

Distr.: General
20 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف*

مذكرة من الأمانة العامة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير المواضيعي للخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد دي زاياس، الذي أُعدَّ عملاً بقرار المجلس ٣٣/٣.

* المرفقات والبيبلوغرافيا مستنسخة كما وردت، وباللغة التي قدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-12317(A)



* 1 7 1 2 3 1 7 *

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة	٣
٥	ثانياً - الجوانب الإيجابية	٥
٦	ثالثاً - التحديات	٦
٨	ألف - التدهور البيئي وعمليات الإخلاء وإعادة التوطين القسري	٨
١٠	باء - انتهاكات حقوق العمال	١٠
١١	جيم - الالتفاف على القواعد عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية	١١
١٢	دال - الشراكات بين القطاعين العام والخاص	١٢
١٤	هاء - الأعمال الانتقامية	١٤
١٥	واو - التحيز التجاري	١٥
١٧	زاي - حصانة البنك الدولي من التقاضي في المحاكم المحلية؟	١٧
١٩	حاء - وكالات تقييم الجدارة الائتمانية	١٩
١٩	طاء - البحوث الجارية	١٩
٢٠	رابعاً - ممارسات جيدة	٢٠
٢٠	ألف - الإطار البيئي والاجتماعي	٢٠
٢٢	باء - فريق التفتيش	٢٢
٢٤	جيم - اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية	٢٤
٢٥	دال - المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة	٢٥
٢٦	خامساً - آفاق المستقبل	٢٦
٢٨	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات	٢٨
Annexes		32
Bibliography		55

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣/٣٣، الذي دعا فيه المجلس الخبير المستقل إلى مواصلة بحثه في تأثير السياسات المالية والاقتصادية التي تنفذها المنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.
- ٢ - وفي أعقاب مشاورة للخبراء استضافتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قرر الخبير المستقل أن يركز في تقريره إلى المجلس على البنك الدولي، وأن يكرّس تقريره إلى الجمعية العامة على المسائل المتعلقة بصندوق النقد الدولي. وينبغي قراءة التقريرين معاً، إدراكاً لعدم وجود "مناطق خالية من حقوق الإنسان" في القرن الحادي والعشرين^(١)، وأن جميع الدول، والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة من غير الدول يجب أن تحترم القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان، وأن ما يُطلق عليه "تجزؤ" القانون الدولي لا يمكن أن يوجد "أنظمة منعزلة" أو حالات فراغ قانوني.
- ٣ - ورغم أن المؤسسات المالية الدولية يمكن أن تعزز حقوق الإنسان والتنمية، فإن بعض سياساتها قد أدت إلى تآكل البيئة المواتية لحقوق الإنسان في بعض البلدان، لا سيما من خلال تعزيز السياسات الليبرالية الجديدة التي تضعف القطاع العام، وتعيق الدول عن الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان في مجالات التعليم والرعاية الصحية ومعايير العمل وتوفير مستوى معيشي لائق. وعلاوة على ذلك فإن البنك الدولي، بتمويله المشاريع التي تنهزم من الضرائب، يحرّض على تحويل الموارد العامة عن تلبية الخدمات العامة. فزيادة الدعم المقدم من البنك للشرابات بين القطاعين العام والخاص يعزز القطاع الخاص على حساب المجتمعات المحلية، وخاصة عندما تنحرف الاستثمارات عن أهدافها وتؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتكبدها الحكومات. ومن الآن فصاعداً، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في الإقراض، وتشاور مع الجهات المعنية، وتجري تقييمات للأثر، وتتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الأعمال الانتقامية، وتكافح الفساد، وتقبل المسؤوليات القانونية بالتنازل عن "الحصانة المطلقة".
- ٤ - ويرى الخبير المستقل أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ما داما يرتبطان باتفاقات شراكة مع الأمم المتحدة، لا بد لهما من أن يدعما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في النهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وفي النهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مع احترام المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويجدر التذكير بأن الدول الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي أيضاً دول أطراف في العديد من معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن من واجبها كفالة ألا تكون لسياسات المؤسسات المالية والمشاريع التي تدعمها آثار سلبية على حقوق الإنسان^(٢).

(١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16517&LangID=E و www.nytimes.com/2016/06/27/opinion/the-world-bank-should-champion-human-rights.html

(٢) انظر نص مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية التي أعدها لجنة القانون الدولي والمنشورة في التقرير المتعلق بدورها الثالثة والستين (A/66/10)، الفقرة ٨٧.

٥- وينبغي للدول، مع مراعاة أن عليها التزاماً بضمان عدم انتهاك المستثمرين والشركات عبر الوطنية لحقوق الإنسان^(٣)، أن تستخدم نفوذها من أجل تعزيز نظام حقوق الإنسان عندما تتفاوض بشأن صفقات مع الحكومات لتمويل مشاريع محددة^(٤). وفي هذا الصدد، يذكّر الخبير المستقل بالتزامات التي قطعتها الدول في عام ٢٠١٥ في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وباعتماد الجمعية العامة لأهداف التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). كذلك تدعو خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، جميع المصارف الإنمائية إلى إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية أو إلى تعهد النظم القائمة (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ٧٥).

٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أرسل الخبير المستقل استبيانات إلى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والدول والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية (انظر المرفق ١). وهو يعرب عن تقديره العميق للتعاون الذي أبدته وللإحصاءات والإيضاحات الكثيرة التي وردت منها.

٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، حضر عدة لقاءات في إطار اجتماع الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأجرى حوارات ثنائية مع محامين واقتصاديين في كلتا المؤسستين، وأقام اتصالات مع منظمات المجتمع المدني. وهو يؤيد الدراسات والتقارير ذات الصلة الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين ركزوا على الجوانب المتعددة لأعمال المؤسسات المالية الدولية (انظر المرفق ٢). وهو يستمد الأفكار من الدراسات الموضوعية التي تعدها المنظمات غير الحكومية^(٥) والأوساط الأكاديمية.

٨- وتتألف مجموعة البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الدولية للتنمية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. ومنذ عام ٢٠١٢، يرأس جيم يونغ كيم مجموعة البنك الدولي. ويركز هذا التقرير على عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية.

٩- وتوثق منشورات مجموعة البنك الدولي إدراكها لآثار المترتبة على حقوق الإنسان. وينطوي تطور إطار البنك للتقييم الاجتماعي ذاته بمسؤوليات البنك في مجال حقوق الإنسان. ولا يطمح هذا التقرير إلى إخبار البنك بما يعرفه بالفعل أو بما ينخرط خبراؤه في محاولة معالجته. بل يرجو أن يضع توصيات واقعية يطبق فيها نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعدّل مواد النظام الأساسي للبنك بحيث تُدمج فيها مسألة تعزيز حقوق الإنسان، وينبغي أن يصدر مجلس المحافظين توجيهات لتعميم مراعاة حقوق الإنسان. ومن المستصوب وضع بيان مهمة منقح يوفّق فيه بين الأولويات الاقتصادية والمالية وحقوق الإنسان^(٦). فحتى الكلمات المكتوبة على الجدار العظيم في مدخل البنك ("حلمنا هو إيجاد عالم خال من الفقر") هي بمثابة دعوة إلى العمل.

(٣) انظر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

(٤) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٢(١).

(٥) انظر www.oxfam.org/en/tags/world-bank and www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-10-03/new-links-expose-world-bank-group-investments-and-human-rights

(٦) انظر www.youtube.com/watch?v=TyOUputeq2Y

١٠- وعلى مدى السنوات الستين الماضية، أثارت أنشطة مؤسسة التمويل الدولية، التي أنشئت في عام ١٩٥٦، انتقادات تجاوزت ما يوجّه عادة إلى البنك الدولي. وتستخدم المؤسسة أيضاً، باعتبارها ذراع الإقراض الخاص للبنك، لغة تنم عن المثاليات في موقعها الإلكتروني، الذي تتباهى فيه بأن مهمة البنك تتمثل في "مكافحة الفقر بحماس وحس مهني، من أجل تحقيق نتائج دائمة"^(٧). ويوافق الخبر المستقل على أن هذه المهمة قابلة للتحقيق.

ثانياً- الجوانب الإيجابية

١١- يقر البنك الدولي بأن "التنمية المستدامة تسلم بأن الحد من الفقر وبناء الرخاء المشترك للسكان اليوم ومواصلة تلبية احتياجات الأجيال المقبلة تستوجب أن يكون النمو شاملاً للجميع وسليماً من الوجهة البيئية على حد سواء. فهو يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبدقة التخطيط لكي يتيح كلاً من المنافع الفورية والطويلة الأجل للناس والكوكب وليحقق الازدهار"^(٨).

١٢- وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمد البنك في عام ٢٠٠٦ الإطار البيئي والاجتماعي، الذي يتألف مما يلي:

- رؤية للتنمية المستدامة، تحدد تطلعات البنك فيما يتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية؛
- سياسة بيئية واجتماعية لتمويل المشاريع، تحدد الشروط الواجب توافرها في المشاريع التي يدعمها؛
- عشرة معايير بيئية واجتماعية، تحدد الشروط الواجب توافرها في المقترضين وفي المشاريع.

١٣- ويضع بيان الرؤية الخاصة بالإطار البيئي والاجتماعي الجديد استراتيجية "تحدد الأهداف المؤسسية المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان الشريكة للبنك"، بما في ذلك الأهداف ذات الصلة بحقوق الإنسان، مثل الاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي والمحافظة على الموارد. وضمن هذا الإطار، تركز ١٠ معايير بيئية واجتماعية، مصممة لدعم مشاريع المقترضين، على ما يلي: (أ) المخاطر والآثار الاجتماعية؛ (ب) العمالة وظروف العمل؛ (ج) منع التلوث؛ (د) الصحة والسلامة؛ (هـ) حيازة الأراضي، واستخدام الأراضي، وإعادة التوطين غير الطوعية؛ (و) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية؛ (ز) الشعوب الأصلية؛ (ح) التراث الثقافي؛ (ط) الوسطاء الماليون؛ (ي) إشراك الجهات المعنية والإفصاح عن المعلومات.

١٤- وتتجاوز الرؤية "عدم الإضرار" وتهدف إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية. وهكذا، عندما يحدد التقييم البيئي والاجتماعي للمقترض فرصاً مرتبطة بالمشروع تفسح المجال أمام احتمال تحقيق التنمية، فإن البنك سيناقش مع المقترض إمكانية إدماج تلك الفرص

(٧) انظر

www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/about+ifc_new/IFC+Governance

(٨) انظر www.worldbank.org/en/topic/sustainabledevelopment/overview

في المشروع. وعلاوة على ذلك، يلتزم البنك بالعمل مع المقترضين لتحديد المبادرات والأهداف الاستراتيجية لمعالجة الأولويات الإنمائية الوطنية ومواصلة الحوار بشأن المسائل البيئية والاجتماعية مع الحكومات المانحة والمنظمات الدولية والبلدان التي تنفذ فيها المشاريع والمجتمع المدني.

١٥ - ولا يوجد أي نقص في الآراء المتعلقة بأثر البنك الدولي على النظام الدولي. ويؤكد بعض المراقبين أن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أثراً أكبر على الشؤون العالمية من جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مجتمعة. وفي حين أن شرط السيادة الوارد في المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن يسود الميثاق على جميع الاتفاقات الدولية الأخرى، فالواقع أن مؤسسات بريتون وودز لا تخضع للجمعية العامة ومجلس الأمن، وأنها ستظل ذات تأثير حاسم على الشؤون العالمية، بما في ذلك التمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

١٦ - وما برح كثيرون في الأوساط الأكاديمية يدرسون أثر سياسات البنك الدولي على حقوق الإنسان والنظام الدولي. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت بالفعل مبادئ تيلبورغ التوجيهية بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحقوق الإنسان^(٩). وأدى مؤتمر للمتابعة عُقد في جامعة تيلبورغ، في هولندا، بعنوان "العولمة والالتزامات عبر الوطنية لحقوق الإنسان"، إلى اعتماد مبادئ تيلبورغ - غلوثر التوجيهية في عام ٢٠١٥ (انظر المرفق ٣). وبالمثل، أصدر مركز الموارد القانونية للشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٩ "مبادئ القانون الدولي للبنوك الإنمائية المتعددة الجنسيات"^(١٠)، التي يدحض فيها العلماء الحجة القائلة بأن المؤسسات المالية الدولية فوق القانون، وأنه لا يتعين عليها سوى احترام موثيقها ودساتيرها فحسب.

١٧ - ورغم أن كلمة "التعمير" (أو "التنمية" بالمصطلح الحالي) موجودة في اسم البنك، فلا بد من الإجابة على السؤال المتعلق بما تعنيه التنمية لأغراض نظامه الأساسي. فالبنك حتى الآن، سواء من حيث المذهب أو في الممارسة العملية، يفهم التنمية بمعنى النمو من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التجارة، وزيادة الاستهلاك. ودأب المراقبون على اقتراح فهم مختلف لـ "التنمية"، باعتبارها توزيع الثروة والأمن الغذائي والمياه النظيفة والمرافق الصحية والرعاية الصحية والإسكان والتعليم والعمالة على نحو أكثر عدلاً. غير أن أوجه التفاوت بين الدول وداخلها آخذة في الازدياد في بلدان كثيرة، حيث زادت البطالة، مما يؤثر بشكل خاص على الشباب، وانخفض مستوى المعيشة الفعلي.

ثالثاً - التحديات

١٨ - على الرغم من التطورات الإيجابية الموصوفة أعلاه، يواجه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الضغط من أجل زيادة الاعتماد على الحلول القائمة بشكل مطلق على

(٩) انظر Willem van Genugten, *The World Bank Group, the IMF and Human Rights: A Contextualized Way Forward* (Cambridge, Intersentia, 2015).

(١٠) انظر <http://scholar.law.colorado.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1001&context=free-prior-and-informed-consent>. وانظر أيضاً Günther Handl, "Multilateral Development Banking"، ويمكن الحصول عليه من الموقع www.meraki-autoworks.com/multilateral-development-banking-environmental-principles-and-concepts-reflecting-general-international.pdf.

السوق، متبعين في ذلك منظور "الأصولية السوقية" الذي كثيراً ما ندد به جوزيف ستيجليتز^(١١). وشهد عام ٢٠١٦ زيادة في التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع التركيز على مشاريع الهياكل الأساسية الضخمة، والاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص^(١٢) كوسيلة للتحويل على ضيق الفسحة المالية المتاحة، ومواصلة بذل الجهود لفرض ما يسمى بالمرونة في العمالة وغيرها من الشروط العتيقة على الدول.

١٩- ولا تزال المشكلة الرئيسية، كما تشير ناعومي كلاين في مؤلفها البالغ الأهمية، *The Shock Doctrine* "مبدأ الصدمة"، تتمثل في التزام المؤسسات المالية الدولية بفلسفة اقتصاد الحرية المطلقة، التي تنعكس فيها مدرسة شيكاغو لميلتون فريدمان، وتتسم بالإيمان، الذي يكاد يرقى إلى حد الإيمان الديني، بأن الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية من شأنهما أن ينهضا بالنتائج المحلي الإجمالي، على الرغم من دورات الازدهار والكساد المتوطنة في هذا النوع من الاقتصاد وتقليله إلى أدنى حد من شأن التكاليف الاجتماعية^(١٣).

٢٠- وما فتئ المجتمع المدني لسنوات عديدة يشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات المستفيدة من تمويل البنك الدولي، وكثير من المنشورات توثق تلك الإساءات. ومن أشد الانتهاكات فظاعة انتزاع الأراضي، وعمليات الإخلاء الوحشية، وإعادة التوطين غير الطوعي، والعمل القسري^(١٤)، وعمل الأطفال، والاعتداء الجنسي، والتلوث الواسع النطاق، وتدمير البيئة، والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والفساد وغسل الأموال. ويوجز هذا التقرير بعض حالات بارزة ممثلة لهذه الانتهاكات الواسعة النطاق.

٢١- وقبل اجتماع الربيع الذي عقده البنك في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت منظمة أوكسفام تقريراً بعنوان "مؤسسة التمويل الدولية والملاذات الضريبية"، كشفت فيه عن استخدام ٥١ شركة من أصل ٦٨ شركة كانت تستثمر فيها المؤسسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٥ للملاذات الضريبية^(١٥). وكما هو مبين في تقرير الخبير المستقل لعام ٢٠١٦، المقدم إلى الجمعية العامة (A/71/286)، فإن ذلك ينطوي على خطر حرمان البلدان في المنطقة من الإيرادات الضريبية الأساسية التي يمكن استخدامها للوفاء بالتزاماتها

(١١) انظر، Joseph Stiglitz, "Moving beyond market fundamentalism to a more balanced economy",

Annals of Public and Cooperative Economics, vol. 80, No. 3 (2009) وانظر أيضاً

www.globalpolicy.org/social-and-economic-policy/the-three-sisters-and-other-institutions/internal-critics-of-the-world-bank-and-the-imf/42796-joseph-stiglitz.html

(١٢) انظر <https://ppp.worldbank.org/public-private-and-www.worldbank.org/en/topic/publicprivatepartnerships>

partnership/overview/world-bank-group

و https://ieg.worldbankgroup.org/Data/reports/lp_Health_PPP_1116.pdf

(١٣) انظر www.ipsnews.net/2017/06/east-asian-miracle-myth-making/

(١٤) انظر www.theguardian.com/global-development/2017/jun/27/world-bank-funds-linked-to-forced-labour-in-uzbekistan

(١٥) انظر www.oxfamsol.be/sites/default/files/documents/bn-ifc-tax-havens-110416-embargo-en.pdf

وانظر أيضاً www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-04-11/majority-world-banks-private-investments-go-companies-have

و www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleases/2016-12-12/worlds-worst-corporate-tax-havens-exposed-oxfam-report-reveals

www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-race-to-bottom-corporate-tax-121216-en.pdf

في مجال حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسديد ديونها الخارجية. وتشير تقديرات الأونكتاد، في الواقع، إلى أن البلدان النامية تفقد ١٠٠ بليون دولار سنوياً من الإيرادات الضريبية، تفضي إلى إيرادات ضائعة وعائدات غير مستثمرة تسفر عن خسارة تمويلية إجمالية في مجال التنمية تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ بليون دولار^(١٦). وقد حان الوقت لأن يضع البنك قائمة سوداء بمشاريع الشركات التي لا تدفع ضرائبها.

٢٢- وهناك أدلة وافرة على أن المشاريع التي يمولها البنك تسبب ضرراً لملايين الناس. ويشير تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين التحقيقيين في عام ٢٠١٥ إلى أن البنك قام خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣ بضخ ٥٠ بليون دولار في مشاريع مصنفة ضمن الفئة الأعلى خطراً من حيث الآثار الاجتماعية أو البيئية "التي لا رجعة فيها أو لم يسبق لها مثيل"^(١٧). ويشير التقرير أيضاً إلى أن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية قد مؤّلا الحكومات والشركات المتهمه بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب. ويضيف أنهما مستمران، في بعض الحالات، في تمويل هؤلاء المقترضين بصرف النظر عن تلك الأدلة^(١٨).

ألف- التدهور البيئي وعمليات الإخلاء وإعادة التوطين القسري^(١٩)

٢٣- من بين الفئات الضعيفة التي عانت نتيجة لأعمال التنقيب والتعدين وقطع الأشجار والمشاريع الكهرومائية الكبرى، الشعوب الأصلية التي انتزعت أراضيها أو دمرت عن طريق النشاط الصناعي دون استشارتها ودون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة^(٢٠).

٢٤- وفي عام ٢٠١٥، تأكد الاتحاد الدولي للصحفيين التحقيقيين من أن ٣,٤ ملايين شخص قد تعرضوا للتشريد المادي أو الاقتصادي بسبب مشاريع يمولها البنك، ومنهم شعب الأنواك الإثيوبي، الذي واجه حملة عنيفة من عمليات الإخلاء الجماعي الممولة من خلال تحويل الأموال من مشروع يدعمه البنك^(٢١).

٢٥- وفي عام ٢٠١٦، أفاد الاتحاد عن دعم البنك لمشروع تجاري زراعي ينتهك ضمانات السكان الأصليين في تنزانيا. وفي أعقاب احتجاجات واسعة من قبل المنظمات غير الحكومية، تراجع البنك في البداية، ولكن مجلس إدارة البنك في آذار/مارس ٢٠١٦ منح تنازلاً تاماً عن

(١٦) انظر UNCTAD, World Investment Report 2015 [الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥، الفصل الخامس]، وهو متاح من الموقع: unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf. وانظر أيضاً www.taxjustice.net/2015/03/26/unctad-multinational-tax-avoidance-costs-developing-countries-100-billion/.

(١٧) انظر www.counterpunch.org/2017/03/24/world-bank-declares-itself-above-the-law/.

(١٨) انظر www.icij.org/blog/2015/04/icijs-world-bank-probe-draws-global-attention.

(١٩) Alfred de Zayas, "Forced Population Transfer", in *The Max Planck Encyclopaedia of Public International Law*, Vol. IV, Rüdiger Wolfrum, ed. (Oxford, Oxford University Press, 2012), pp. 165-175.

(٢٠) انظر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المواد ١٠-١١، و١٩، و٢٨، و٣٠، و٣٢.

(٢١) انظر www.icij.org/blog/2015/04/new-investigation-reveals-34m-displaced-world-bank و <http://projects.huffingtonpost.com/worldbank-evicted-abandoned/new-evidence-ties-worldbank-to-human-rights-abuses-ethiopia>.

سياسته المتعلقة بالضمانات (السياسة التنفيذية ٤-١٠)، مُرسياً بذلك سابقة مؤسفة. وكان الأمر يتعلق بقرض قيمته ٧٠ مليون دولار لممر النمو الزراعي الجنوبي في تنزانيا، وهو مبادرة حكومية أدت لطرد الرعاة من السكان الأصليين في منطقة بارابايغ من أجل نقل الأراضي الزراعية الخصبة إلى المستثمرين.^(٢٢) وأصدر الاتحاد أيضاً تقريراً عن الانتهاكات في قطاع التعدين^(٢٣)، بما في ذلك الانتهاكات المرتبطة بتعدين الذهب في بيرو^(٢٤).

٢٦- وكان التنازل عن سياسة البنك التنفيذية المتعلقة بالشعوب الأصلية موضوع رسالة وجهها إلى البنك في شباط/فبراير ٢٠١٧ المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشارت الرسالة إلى ما يلي:

قد يكون لمشروع ساغكوت تأثير كبير على مجموعات الرعاة الرحل وشبه الرحل الذين يصفون أنفسهم بأنهم من الشعوب الأصلية، ومنهم البارابايغ والداتوغا والهادزاي والماساي، الذين يعتمدون على الأراضي في مناطق المشروع في كسب عيشهم اليومي، والبقاء على قيد الحياة ... ونرى من الضروري أن تصمم المشاريع الرامية إلى تحسين شبكة الأمان الاجتماعي في تنزانيا بطريقة يمكن للشعوب الأصلية أن تستفيد منها ... وأن يتم التشاور بشكل كامل مع تلك الشعوب^(٢٥).

٢٧- وخلص المقرر الخاص والخبير المستقل إلى أن "منح المجلس تنازلات عن السياسة التنفيذية ٤-١٠ ... يثير مشكلة سواء من المنظور المعياري أو التشغيلي. وخلص المقرر الخاص والخبير المستقل إلى أن "منح المجلس التنازلات عن السياسة التشغيلية ٤-١٠ ... يثير مشكلة سواء من المنظور المعياري أو التشغيلي. فالتسليم بالادعاء الصادر من جانب واحد بأن السياسة التنفيذية ٤-١٠ تتناقض مع أحكام الدستور الوطني ... يُحدث فجوات واضحة في الحماية فيما يتعلق بحقوق مجموعات السكان الأصليين"^(٢٦).

٢٨- وأكد البنك، في رده الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧، أن "فريق إعداد المشروع استعان بمشورة الخبراء المحليين والدوليين وممثلي الشعوب الأصلية. وعلى وجه الخصوص، وافقت الحكومة على إعداد صك للضمانات يتماشى مع متطلبات السياسة التنفيذية ٤-١٠ يعرف باسم، 'إطار التخطيط للفئات الضعيفة'"^(٢٧).

(٢٢) *Bretton Woods Observer*, Autumn 2016, p. 7. متاح من الموقع: www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2016/09/Observer_Sept_16_online.pdf

وانظر أيضاً <http://documents.worldbank.org/curated/en/215191467995074230/pdf/103990-SU-P125728-IDA->

www.huffingtonpost.com/entry/world-bank-allows-tanzania-to-SU2016-0001-OUO-9.pdf

www.huffingtonpost.com/entry/world-bank-allows-tanzania-to-SU2016-0001-OUO-9.pdf

www.huffingtonpost.com/entry/world-bank-allows-tanzania-to-SU2016-0001-OUO-9.pdf

(٢٣) انظر www.brettonwoodsproject.org/2014/06/world-bank-mines-threatening-livelihoods/

(٢٤) انظر <http://projects.huffingtonpost.com/worldbank-evicted-abandoned/how-worldbank-finances-environmental-destruction-peru>

(٢٥) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=22932>

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=49127>

٢٩- وأوضح كذلك ما يلي:

أخذ مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في اعتباره تصميم المشروع والوثائق القانونية، بما في ذلك المواثيق القانونية المتعلقة بإطار التخطيط للفتات الضعيفة، وأقر مشروع ساغكوت للاستثمار... وقد تُؤخّر في معايير الأهلية للمشاريع الفرعية الحد من التأثير المحتمل لتلك المشاريع على حقوق المجتمعات المحلية المضيفة في الأراضي - ولن يدعم المشروع استثمارات تنطوي على إعادة تخصيص الأراضي بنقلها من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأعمال التجارية الزراعية^(٢٨).

٣٠- وأبرزت منظمة هيومن رايتس ووتش أيضاً حالات لم يراع فيها البنك سياسته الخاصة المتعلقة بحماية حقوق الشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، وثقت المنظمة النقل القسري للسكان شبه الرحل من قبيلة النوير في منطقة غامبيلا في إثيوبيا، مع الإشارة إلى الصلة التشغيلية القائمة بين مشاريع البنك الدولي وبرنامج حكومي لإعادة التوطين يُعرف باسم "تنمية القرى". وقد عُرضت هذه المسألة على فريق التفتيش التابع للبنك الدولي، الذي وجد بالفعل أن البنك "لم يقدّم بتحليل المخاطر الكامل المطلوب، كما أن تدابير التخفيف التي اتخذها لم تكن كافية"^(٢٩).

٣١- وفي عام ٢٠١٤، وافق البنك على منحة قدرها ٧٣ مليون دولار لمشروع إنغا للطاقة الكهرومائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من أن المجلس لاحظ "مخاطر كبيرة في التنفيذ". وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، علق البنك التمويل. وقد علقت منظمة الأنهار الدولية غير الحكومية بأن البنك لم يكن ينبغي في المقام الأول أن يشارك في المشروع، لأن "إنغا يمثل نموذجاً فاشلاً للتنمية يتخطى الفقراء لصالح الصناعات الاستخراجية وأسواق التصدير"^(٣٠).

باء- انتهاكات حقوق العمال

٣٢- كذلك وجه المجتمع المدني الاهتمام إلى انتهاكات حقوق العمل فيما يتصل بمشاريع البنك الدولي. فتقرير "Toxic Toil" [العناء المسمّم] الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش، على سبيل المثال، يوثق الانتهاكات الصارخة لحقوق الأطفال وتعرض العمال الأطفال للتسمم بالرئيق في تنزانيا. وفي هذا التقرير، تدعو المنظمة صناعة تعدين الذهب إلى وضع عملية شاملة لبذل العناية الواجبة، بما في ذلك الرصد المنتظم، للقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد^(٣١).

٣٣- وعلاوة على ذلك، لاحظت هيومن رايتس ووتش، في معرض تعليقها على تحقيقات البنك في امتثال أحد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مزارع الشاي الهندي، ما يلي:

استثمرت مؤسسة التمويل الدولية الملايين... دون أن تأخذ في اعتبارها ما يُرتكب من انتهاكات جسيمة لحقوق العمال وغيرها من حقوق الإنسان

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) انظر www.hrw.org/news/2015/02/23/world-bank-address-ethiopia-findings.

(٣٠) *Bretton Woods Observer*, Autumn 2016, p. 2. متاح من الموقع www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2016/09/Observer_Sept_16_online.pdf.

(٣١) انظر www.hrw.org/report/2013/08/28/toxic-toil/child-labor-and-mercury-exposure-tanzanias-small-scale-gold-mines.

في القطاع ... فلم تحدد المؤسسة المخاطر الأساسية ولم تعالجها، بما في ذلك أوضاع العمال والعمال الأطفال المعيشية غير اللائقة بشكل مزري... وتعزى أوجه القصور في مؤسسة التمويل الدولية جزئياً إلى ثقافتها وحوافزها التي تقيس النتائج من الناحية المالية، مما يشجع الموظفين على "التغاضي عن المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالنزاعات، أو عدم الإفصاح عنها، أو حتى إخفائها"^(٣٢).

٣٤- وعلاوة على ذلك، لم تقم مؤسسة التمويل الدولية في الماضي على النحو المناسب بقياس المخاطر التي تنطوي عليها مشاريع النفط والتعدين، كما في حالة خط أنابيب تشاد - الكامبيرون. ففي هذه الحالة، تم القضاء على قانون كان يهدف إلى تخصيص العائدات النفطية للتعليم والرعاية الصحية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى في تشاد، واضطر البنك في نهاية المطاف إلى تعليق قرضه للبلد^(٣٣).

٣٥- وعلى الرغم من أن الكامبيرون صدقت على معظم اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تنظم ظروف معيشة العمل والعمال، وأن عملاء البنك الدولي يلتزمون بإنفاذ توجيهات البنك بشأن الصحة والسلامة المهنيين، فإن انتهاكات حقوق العمال فيها لا تزال مستمرة بلا هوادة. ومن الأمثلة على ذلك شركة الصين الدولية للمياه والكهرباء، التي تشارك في مشروع لورن بانغور للطاقة المائية الذي يموله البنك، والتي شهدت تقديم شكاوى متكررة إلى البنك فيما يتعلق بمشاكل الإدارة البيئية والاجتماعية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وصف تقرير صادر عن شبكة منظمات حقوق الإنسان في الكامبيرون حالة حقوق الإنسان في موقع المشروع بأنها أمر يثني له. ولم تقم مؤسسة تنمية الكهرباء في الكامبيرون ولا مفتش العمل بإجبار المؤسسة على احترام تشريعات العمل^(٣٤).

جيم- الالتفاف على القواعد عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية

٣٦- وزيادة على الضرر المباشر الذي تسببت فيه بعض مشاريع البنك الدولي، أشار دعاة المجتمع المدني إلى أن البنك يمول الشركات التي لا تراعي حقوق الإنسان بطريق غير مباشر، من خلال مصارف وسيطة. وحدث ذلك على نحو متكرر أو "خفي" عندما مولت المؤسسة ستة مصارف تجارية هندية قامت بدورها بتمويل شركات مسيئة. وكما جاء في تقرير المنظمة الدولية للتنمية الشاملة للجميع:

ومن الجهات المتلقية بصورة غير مباشرة لأموال مؤسسة التمويل الدولية، فيدانتا ريزورسز Vedanta Resources، وإن إيتش بي سي ليمتد NHPC Limited، وجيندال ستيل أند باور Jindal Steel & Power، التي لها سجلات جيدة التوثيق من التواطؤ على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتدمير البيئي. فليس أمام هذه الشركات فرصة تذكر لتلقي مساعدة مباشرة من المؤسسة. ولكن المؤسسة، من خلال

(٣٢) انظر www.hrw.org/news/2016/11/08/world-bank-group-india-tea-investment-tramples-rights

(٣٣) انظر www.oxfamamerica.org/press/aid-group-lauds-new-world-bank-policies-on-indigenous-rights-and-oil-and-mining-transparency/

(٣٤) *Bretton Woods Observer*, Autumn 2016, p. 3. متاح من الموقع www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2016/09/Observer_Sept_16_online.pdf

الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم أموالها الخاصة بالتنمية إلى مصارف تجارية هادفة للربح... تخفي دعمها عن الرقابة العامة. وبذلك، لا تتيح مؤسسة التمويل الدولية رقابة تذكر على كيفية استخدام أموالها^(٣٥).

٣٧- وحددت منظمة التنمية الشاملة للجميع ٦٨ من الشركات أو المشاريع الهندية التي تلقت تمويلًا من وسطاء المؤسسة رغم تورطها بشكل خطير في إحداث آثار بيئية ضارة أو في ممارسات مسيئة لحقوق الإنسان. وكما أشير في التقرير، "إننا نشهد اتجاهًا يبعث على القلق - ليس فقط في البنك الدولي، بل في مصارف التنمية الأخرى أيضاً - وهو يتمثل في إقراض مشاريع لم تكن لتقربها تلك المصارف عادة من خلال أطراف ثالثة. وفي الوقت نفسه، يقطع البنك صلته بالتكاليف البشرية والبيئية المتزايدة - الواقعة على الغابات والأنهار والمجتمعات"^(٣٦).

٣٨- وعلى غرار ذلك، ورد في مذكرة إحاطة لمنظمة أوكسفام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ما يلي:

وعلى مدى السنوات الست الماضية، وجهت مؤسسة التمويل الدولية أكثر من ٥٠ بليون دولار إلى القطاع المالي، وارتفعت استثماراتها الطويلة الأجل في وسطاء ماليين من قبيل المصارف التجارية وصناديق الأسهم الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٤٥ في المائة... غير أن الأدلة ما زالت تتزايد على أن... مجموعة البنك الدولي ليست لها سيطرة تذكر على كيفية إنفاق قدر كبير من هذه الأموال. وهذا الافتقار إلى المساءلة له آثار مدمرة على العديد من المجتمعات المحلية الفقيرة^(٣٧).

٣٩- وعلى الرغم من أنه يجري إحراز بعض التقدم، وفقاً لتعليق منظمة أوكسفام في نهاية اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٧، فلا يزال هناك المزيد مما يمكن عمله، "ونحن نرى من الأمور المشجعة التزامات مؤسسة التمويل الدولية بتحسين الرقابة وممارسة مزيد من الانتقائية في استثماراتها العالية المخاطر عن طريق الوسطاء الماليين... والأمر الذي ما زلنا ننتظره، وهو بالغ الأهمية، هو الشفافية من مؤسسة التمويل الدولية لبيان الجهة التي تنتهي إليها أموالها حقاً"^(٣٨).

دال- الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٤٠- وقد احتج كثير من منظمات المجتمع المدني على التزام البنك الواضح بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على الرغم من التحديات التي تشكلها للحيز التنظيمي للحكومات، ولا سيما في ميادين المياه النظيفة والمرافق الصحية والخدمات الصحية والتعليم.

(٣٥) انظر [www.inclusivedevelopment.net/new-report-reveals-the-world-banks-murky-financial-](http://www.inclusivedevelopment.net/new-report-reveals-the-world-banks-murky-financial-entanglements-with-indias-most-irresponsible-corporations/)

[entanglements-with-indias-most-irresponsible-corporations/](http://www.inclusivedevelopment.net/wp-content/uploads/2017/04/Outsourcing-Development-India.pdf)

(٣٦) انظر [www.inclusivedevelopment.net/new-report-reveals-the-world-banks-murky-financial-](http://www.inclusivedevelopment.net/new-report-reveals-the-world-banks-murky-financial-entanglements-with-indias-most-irresponsible-corporations/)

[entanglements-with-indias-most-irresponsible-corporations/](http://www.inclusivedevelopment.net/wp-content/uploads/2017/04/Outsourcing-Development-India.pdf)

(٣٧) انظر [www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bn-ifc-owning-outcomes-](http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bn-ifc-owning-outcomes-031016-en_0.pdf)

(٣٨) انظر www.oxfam.org/en/pressroom/reactions/no-breakthrough-big-issues-spring-meetings

والواقع أن عام ٢٠١٦ اتسم بتكثيف الضغط من أجل المشاريع الكبرى والشراكات بين القطاعين العام والخاص^(٣٩).

٤١ - غير أنه يتبين من التجربة أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لم تُفد البلدان النامية كثيراً. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الشراكة الصحية الرائدة بين القطاعين العام والخاص برعاية مؤسسة التمويل الدولية تهدد بتعطيل برامج الرعاية الصحية في ليسوتو. وفي عام ١٩٩٩، تم بناء مستشفى الملكة ماموهاتو التذكاري، وهو مستشفى جديد يديره القطاع الخاص ويمول من خلال قرض من المؤسسة، ليحل محل المستشفى العام الرئيسي القديم في ليسوتو. وتجد ليسوتو نفسها مقيدة بعقد مدته ١٨ عاماً يستهلك بالفعل أكثر من نصف الميزانية الصحية للبلد، بينما يحقق عائداً كبيراً للشريك الخاص^(٤٠). ويشكل ذلك تحويلاً خطيراً للأموال العامة الشحيحة عن خدمات الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية التي يعيش فيها ثلاثة أرباع السكان. فالشراكات الصحية بين القطاعين العام والخاص ليست عالية المخاطر وباهظة التكلفة فحسب، بل إنها تفشل في تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة والمنصفة.

٤٢ - وفي حالة أخرى، أعلن وزير التعليم في أوغندا، في آب/أغسطس ٢٠١٦، إغلاق ٦٣ داراً للحضانة ومدرسة ابتدائية تديرها Bridge International Academies [أكاديميات بريدج الدولية]، وهي مؤسسة لتقديم خدمات التعليم الخاص تمولها جزئياً مؤسسة التمويل الدولية. وذكر الوزير أن القرار يستند إلى "الخطر الذي يشكله سوء النظافة الصحية والمرافق الصحية على حياة الأطفال الأبرياء وسلامتهم"^(٤١).

٤٣ - وبالمثل، لاحظت منظمة المجتمع المفتوح Open Society، أرمينيا، في ردها على الاستبيان الذي أرسله الخبير المستقل، أنه على الرغم من إنفاق أكثر من ١٠٠ مليون دولار لدعم نظام التعليم الأرميني، لم يسجل أي أثر نُظمي تقريباً على التعليم العام أو تحسن فيه نتيجة للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يدعمها البنك. بل على العكس من ذلك، أدت القروض إلى زيادة عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد. وفي أماكن أخرى في أوروبا، بعد دراسة استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البرتغال، حذرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص "لا ينبغي اختيارها إلا عندما تمثل قيمة جيدة مقابل المال، وليس لأنها تسمح للحكومة بالإفلات من قيود الميزانية بتكوين الالتزامات خارج الميزانية العمومية"^(٤٢) غير أن من دواعي القلق أن المنظمة تستمر في تأييد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى أن "على الحكومة أن تنظر في توسيع نطاق صلاحياتها لتشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيد المحلي وقطاعات المياه والصرف الصحي والنفايات"^(٤٣).

(٣٩) انظر www.brettonwoodsproject.org/2017/02/bank-imf-2016-year-review/

و www.brettonwoodsproject.org/2017/04/world-bank-undermines-right-universal-healthcare/

(٤٠) انظر www.oxfam.org/en/research/dangerous-diversion

(٤١) *Bretton Woods Observer*, Autumn 2016, p. 2. الموقع - www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2016/09/Observer%20Sept%2016%20online.pdf

(٤٢) انظر: www.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-surveys-portugal-2012_eco_surveys-prt-

2012-en, p. 26

(٤٣) www.oecd.org/eco/surveys/Portugal-2017-OECD-economic-survey-overview.pdf, p. 25

هاء - الأعمال الانتقامية

٤٤ - وعلى الرغم من أن المصارف الإنمائية تقرّ على نحو متزايد بأهمية المشاركة العامة لفعالية التنمية، فقد شرع عدد متزايد من الحكومات في شن حملات واسعة النطاق ووحشية أحياناً لإغلاق الحيز المتاح لنشاط المجتمع المدني، وهي تذهب في بعض الحالات إلى حد تجريم العمل المستقل في مجال حقوق الإنسان^(٤٤). وتلك التدابير التعسفية تستبعد الناس من المشاركة في صنع القرار، ومن المجاهرة بمعارضة المشاريع الإنمائية التي قد تضرّ بسبل عيشهم، ومن إبداء الشكوى إزاء المبادرات غير الفعالة.

٤٥ - وأشارت هيومن رايتس ووتش، في ردها على الاستبيان الذي أرسله الخبير المستقل^(٤٥)، إلى أن المؤسسات المالية الدولية لم تفعل شيئاً يُذكر لمنع الأعمال الانتقامية ضد منتقدي المشاريع التي تمولها. ويصف تقرير المنظمة لعام ٢٠١٥ عن ارتكاب الأفعال الانتقامية ضد منتقدي مشاريع مجموعة البنك الدولي كيف واجه الناس في أوزبكستان وأوغندا وكمبوديا والهند وأماكن أخرى أعمالاً انتقامية من جانب الحكومات والشركات القوية فيما يتعلق بنقدهم لمشاريع المجموعة^(٤٦).

٤٦ - وقال مدافع أوزبكي عن حقوق الإنسان، أصبح منفيّاً بعد إثارته مسألة العمل الجبري في مشاريع بقطاع القطن تستفيد منها حكومة بلده: "لم تتخذ مجموعة البنك الدولي أي تدابير معقولة لضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان المستقلون مثلي من رصد التجاوزات المرتبطة بالمشاريع التي يمولونها. ولم يعلن موظفو البنك إدانتهم هجمات الحكومة عليّ وعلى زملائي"^(٤٧). ويُدعى أن المدافع الذي أثار المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة حالته مع حكومة أوزبكستان قد احتُجز وأسيئت معاملته فيما يتعلق برصده لهذا القطاع^(٤٨)، رغم أن الحكومة تنفي ذلك^(٤٩).

٤٧ - وتوثق هيومن رايتس ووتش كذلك أن في أذربيجان، على الرغم من أن مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية^(٥٠) أقرت الحكومة بوقف حملتها على المجتمع المدني المستقل، ورغم أن البنك أيّد هذه التوصية^(٥١)، فقد استمر تمويل المشاريع دون هوادة.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ترتكب الأعمال الانتقامية بصورة روتينية من جانب المؤسسات ضد السكان الأصليين وغيرهم من الأشخاص الذين يعارضون الاستيلاء على الأراضي

(٤٤) انظر www.hrw.org/news/2016/07/14/defending-human-rights-development.

(٤٥) انظر www.hrw.org/news/2017/04/25/human-rights-watch-submission-re-international-financial-institutions-and-human.

(٤٦) Human Rights Watch, *At Your Own Risk: Reprisals against Critics of World Bank Group Projects*, (2015) وهو متاح من الموقع www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/worldbank0615_4up.pdf.

(٤٧) انظر www.hrw.org/news/2016/07/14/defending-human-rights-development.

(٤٨) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=19586>.

(٤٩) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=48790>.

(٥٠) انظر <https://eiti.org/>.

(٥١) Human Rights Watch, *Harassed, Imprisoned, Exiled: Azerbaijan's Continuing Crackdown on Government Critics, Lawyers, and Civil Society*, (2016). وهو متاح من الموقع www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/azerbaijan1016_web.pdf.

والتلوث. ومن أشهر الحالات السيئة السمعة، ويثيرها بانتظام المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، حالة بيرتا كاسيريس، التي قُتلت في آذار/مارس ٢٠١٦^(٥٢). وكان اثنان من الذين وُجهت إليهم تهمة قتلها موظفين في شركة عاملة في بناء سد أغوا زاركا، وهو مشروع لا يموله البنك ولكن تموله مصارف في هولندا وفنلندا وأمريكا الوسطى. ورغم أن البنك لم يكن مسؤولاً عن تمويل هذا المشروع، فقد تعرض لكثير من السخط المصاحب لدرجة أنه أصبح من الضروري إصدار بيان صحفي، صرح فيه رئيس البنك جيم يونغ كيم بما يلي:

نأسف لارتفاع مستوى الخوف والعنف في هندوراس. كانت بيرتا كاسيريس واحدة من عشرات الناشطين في مجال البيئة الذين قتلوا خلال السنوات الست الماضية. ونحن نحث الحكومة على معالجة النزاع المتجذر المتعلق بالأراضي في هذه المنطقة ووضع حد لهذا العنف. ونعلم أن السياسات البيئية والاجتماعية القوية عامل أساسي في تحقيق أهدافنا المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وهذا يجعل من الأهمية بمكان عدم إسكات أصوات الأشخاص مثل بيرتا كاسيريس^(٥٣).

٤٩ - وأبدى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أيضاً الملاحظة التالية:

خلال العام الماضي، قتل ستة أشخاص آخرون على الأقل في هندوراس، ومنهم ... خوسيه دي لوس سانتوس سيفيلا، زعيم شعب تولوبان الأصلي. وقُتل سبعة أشخاص في كولومبيا وغواتيمالا والمكسيك خلال أسبوع واحد في كانون الثاني/يناير، فيما يتصل بالسدود الكهرومائية، ومشاريع التعدين والأعمال الزراعية ... وبالإضافة إلى القتل، تشمل أدوات القمع القيود المفروضة على التجمع السلمي، والحمولات على المنظمات غير الحكومية، والاعتداءات على وسائل الإعلام المستقلة، ورقابة الدولة، والقوانين الوحشية لمكافحة الإرهاب، والتشهير برعاية الدولة، والمراقبة، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب والاختفاء. وفي بعض البلدان، وُضعت قوانين عقابية وأنشئت وكالات خاصة لإنفاذ القانون تحديداً من أجل حماية مصالح المستثمرين^(٥٤).

واو- التحيز التجاري

٥٠ - في عام ٢٠٠٢، بدأ البنك مشروع "ممارسة أنشطة الأعمال"^(٥٥)، الذي عهد إليه بتصنيف البلدان حسب كيفية عمل لوائحها الوطنية بغرض "تيسير المعاملات التجارية". وانتقد المشروع منذ إنشائه بسبب تشجيعه على إلغاء الضوابط التنظيمية وتخفيض المعايير الاجتماعية والبيئية. واستجاب البنك بإلغاء مؤشر "توظيف العمال" بالمشروع من منهجية التقييم التي

(٥٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=19805. انظر أيضاً البلاغات العامة بشأن هذه القضية، وردود الحكومة عليها المتاحة على قاعدة بيانات بلاغات الإجراءات الخاصة عبر شبكة الإنترنت: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(٥٣) انظر www.worldbank.org/en/topic/indigenouspeoples/brief/honduras-and-indigenous-people.

(٥٤) انظر www.miamiherald.com/opinion/op-ed/article136884218.html.

(٥٥) انظر www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2017.

يستخدمها، لأنه يقوض معايير العمل وحقوق العمال المعترف بها دولياً^(٥٦). وقد شجب معهد أوكالاند ذلك المعيار وغيره من المعايير الأخرى المعيبة، بما في ذلك مؤشر "دفع الضرائب"، الذي يكفي على تخفيض جميع أنواع الضرائب على الشركات، بما في ذلك الضرائب البيئية والاجتماعية المفروضة لحماية المواطنين والكوكب^(٥٧). ويشير أحدث تقرير لمشروع ممارسة أنشطة الأعمال إلى إلغاء رسوم حماية البيئة المفروضة على الشركات في إسبانيا^(٥٨) وفييت نام^(٥٩) بوصفه من "الإصلاحات الجيدة"، ويشيد بتخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص في بلدان مجموعها ٢٨ بلداً^(٦٠). وثمة مثال آخر على التدخل غير المفهوم في الحيز التنظيمي اللازم للدول هو الدرجة السيئة الممنوحة لتتنزانيا "عقاباً" لها على استحداثها تعريفات لتعويض العمال يدفعها أرباب العمل^(٦١)، والتقييم السيئ للمالطة على زيادتها الحد الأقصى لاشتراك الضمان الاجتماعي الذي يدفعه أرباب العمل^(٦٢).

٥١- واستناداً إلى نموذج ممارسة أنشطة الأعمال، بدأ البنك مشروع تمكين الأعمال الزراعية في عام ٢٠١٣. وهو يقيّم البلدان وفقاً لمجموعة من "الممارسات التنظيمية الجيدة" المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك كيفية تيسير الحكومات لاستيراد وتوزيع الأسمدة الكيماوية، أو تطبيق حقوق الملكية الفكرية في مجال الزراعة^(٦٣)، أو تمكين شركات البذور الخاصة من زيادة الأرباح، أو تيسير تسويق البذور الصناعية بدلاً من البذور التي ينتجها ويتبادلها المزارعون، والتي هي أقل تكلفة وأكثر تنوعاً وسهولة توافر في البلدان النامية.

٥٢- ويتبع المستثمرون هذه المؤشرات ويستخدمها البنك والمانحون الثنائيون لتوجيه تمويلهم. وتقدم دائرة مناخ الاستثمار التابعة للبنك الخدمات الاستشارية للبلدان التي تعتمد على درجات ممارسة أنشطة الأعمال^(٦٤). ووفقاً لمعهد أوكالاند، "في العديد من البلدان ساعدت هذه التدخلات على إنشاء وكالات 'المجمع الواحد' لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما من خلال تقديم عقود الإيجار الرخيصة للأراضي وسبل الحصول على المياه بتكلفة

(٥٦) انظر www.doingbusiness.org/Methodology/Changes-to-the-Methodology، و www.ituc-csi.org/ituc، و www.law.cornell.edu/uscode/text/22/262p%E2%80%93939، و old.brettonwoodsproject.org/update/70/bwupdt70_ai.pdf.

(٥٧) انظر www.oaklandinstitute.org/blog/world-bank%E2%80%9399s-doing-business-rankings-relinquishing-sovereignty-good-grade.

(٥٨) انظر www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/spain.

(٥٩) انظر www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/vietnam.

(٦٠) انظر www.doingbusiness.org/reports/thematic-reports/paying-taxes.

(٦١) انظر www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/tanzania.

(٦٢) انظر www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/malta.

(٦٣) Alice Martin-Prével, "Down on the seed: the World Bank enables corporate takeover of seeds", (Oakland, California, Oakland Institute, 2017). وهو متاح من الموقع

www.oaklandinstitute.org/sites/oaklandinstitute.org/files/down-on-the-seed.pdf.

(٦٤) انظر www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/brief/investment-climate.

قليلة والإعفاءات الضريبية للشركات" (٦٥). ورغم عدم وجود أدلة علمية (٦٦) تدعم اختيار مواضيع قياس الأداء في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال وتمكين الأعمال الزراعية، أو تثبيت فعاليتها في مكافحة الفقر، فإن البنك يستفيد من هذه المؤشرات في التأثير على الإصلاحات المتعلقة بالسياسات في جميع أنحاء العالم.

٥٣- ومن الأمور التي لا تخلو من مغزى أن أكثر من ٢٨٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومجموعات المزارعين ونقابات العمال والمراكز الفكرية تؤيد حملة "أرضنا هي شأننا" التي نظمها معهد أوكلاند، والتي تستنكر فرض البنك مجموعات معيارية موحدة من الإصلاحات (٦٧).

٥٤- وقبل إصدار البنك لتقرير "تمكين الأعمال الزراعية" لعام ٢٠١٧ (٦٨)، انتقد ١٥٧ من المنظمات والأكاديميين من جميع أنحاء العالم مخطط البنك لاختطاف حق المزارعين في البذور، والمساس بالسيادة الغذائية والبيئة (٦٩). ويندد البيان بأن "تقرير تمكين الأعمال الزراعية" يملئ ما يسمى بـ "الممارسات الجيدة" لتنظيم الزراعة ويقسم عشرات البلدان على مدى نجاحها في تنفيذ وصفاته. "غير أن التقرير، كما يضيف معهد أوكلاند، "أصبح أحدث أداة لدفع السياسات الزراعية الموالية للشركات، وبخاصة في قطاع البذور".

زاي- حصانة البنك الدولي من التقاضي في المحاكم المحلية؟

٥٥- كان البنك الدولي حتى الآن بمنأى عن المسؤولية القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان بموجب اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها (٧٠). بيد أن الوقت قد حان، مع تطور القانون الدولي، وبطريقة مماثلة لما حدث من تخفيف الحصانة التي لرؤساء الدول منذ صدور أمر اعتقال بينوشيه في عام ١٩٩٨ (٧١)، لجعل المؤسسات المالية الدولية مسؤولة عن الضرر الناجم عن ممارسات الإقراض وعدم بذل العناية الواجبة.

٥٦- ورفعت منظمة حقوق الأرض الدولية، وهي جماعة غير حكومية للدعوة تركز على البيئة، قضيتين على مؤسسة التمويل الدولية أمام المحاكم الاتحادية للولايات المتحدة (٧٢)، تدفع

(٦٥) رسالة موجهة إلى الخبير المستقل مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٦٦) انظر (2013) T. Manuel et al., "Independent panel review of the Doing Business report" وهو متاح من الموقع <http://hendrikwolff.com/web/Doing%20business%20review%20panel%20report%20with%20signatures%20and%20Bibliography.pdf> والموقع www.socialwatch.org/sites/default/files/Joint-statement-Our-Land-Our-Business.pdf.

(٦٧) انظر www.oaklandinstitute.org/world-bank-fuels-land-our-business و www.oaklandinstitute.org/our-land-our-business و www.oaklandinstitute.org/world-bank-sides-grabs-africa-through-shadowy-financial-sector-investments-agribusinesses-against-farmers-indigenous-communities.

(٦٨) انظر الموقع <http://eba.worldbank.org/>.

(٦٩) انظر www.oaklandinstitute.org/civil-society-denounces-world-banks-scheme-hijack-farmers-rights-seeds.

(٧٠) انظر August Reinisch, ed., *The Privileges and Immunities of International Organizations in Domestic Courts* (Oxford, Oxford University Press, 2013).

(٧١) انظر www.globalpolicy.org/component/content/article/163/29411.html.

(٧٢) انظر www.earthrights.org/sites/default/files/documents/jam_v_ifc_-_appellant_reply_brief.pdf.

فيهما بأن الحصانة المطلقة مفارقة تاريخية^(٧٣). وكانت الدعوى الأولى، جام ضد مؤسسة التمويل الدولية، أمام محكمة المقاطعة ومحكمة الدائرة في واشنطن العاصمة، فيما يتعلق بالآثار السلبية لمخطة تاتا موندرا لتوليد الطاقة بالفحم في الهند^(٧٤). وفي تلك الحالة، كانت مؤسسة التمويل الدولية قد قدمت ٤٥٠ مليون دولار لمخطة توليد الكهرباء بين المدّعون أنها أدّت لتدهور البيئة ودمرت سبل عيشهم. وفي حين رأت المحكمتان حتى الآن أن مؤسسة التمويل الدولية تتمتع بالحصانة المطلقة^(٧٥)، فإن المدعين يواصلون الطعن في القرار، وفي وقت كتابة هذا التقرير، يطلبون الإذن بتقديم حججهم أمام المحكمة بكامل هيئتها، أو أمام جلسة لجميع قضاة محكمة دائرة مقاطعة كولومبيا^(٧٦).

٥٧- وفي قضية ثانية، هي قضية جونا دو ضد مؤسسة التمويل الدولية، تتهم منظمة حقوق الأرض البنك بالمسؤولية عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها دينانت، وهي مزرعة متزامية الأطراف لزيت النخيل متهمه بالانخراط في أعمال استيلاء دموية على أراضي السكان الأصليين وتخويفهم وقتلهم في منطقة باجو أغوان في هندوراس^(٧٧). وتزعم الدعوى أن مؤسسة التمويل الدولية، بالاشتراك مع وسيط مالي، هو هيئة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، استثمرت ملايين الدولارات في شركات زيت النخيل الهندوراسية منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي. وطوال عقدين تقريباً، عارضت تعاونيات المزارعين ادعاءات دينانت ملكيتها لـ ١٦ مزرعة لزيت النخيل، مدعية أن الأراضي أُخذت من تعاونيات المزارعين عن طريق الاحتيال والإكراه والعنف الفعلي أو التهديد بالعنف. وتدّعي مؤسسة حقوق الأرض، من جانبها، أن مؤسسة التمويل الدولية "قدمت مراراً وتكراراً التمويل بالغ الأهمية لدينانت، مع علمها أن دينانت تشن حملة للعنف والإرهاب ونزع الملكية ضد المزارعين، وأن أموالها سوف تستخدم للمساعدة على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان". ويستشهد المدّعون بمصادر حكومة الولايات المتحدة لإثبات الادعاءات القائلة بأن أكثر من ١٠٠ مزارع قد قُتلوا منذ عام ٢٠٠٩^(٧٨). وعلاوة على ذلك، تعتمد الدعوى جزئياً على تقارير وكالة الحراسة الداخلية لمؤسسة التمويل الدولية، المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة (انظر الفرع رابعاً - دال أدناه والمرفق السابع)، الذي قرر أن مجموعة البنك الدولي قد أخفقت في اكتشاف السياق الخطير الاجتماعي والسياسي والخاص بحقوق الإنسان، أو تجاهلته عمداً، عند تنفيذ المشروع.

(٧٣) انظر www.brettonwoodsproject.org/2016/04/ifc-claims-absolute-immunity-to-avoid-justice-but-will-it-hold-up-in-court/، انظر أيضاً *European Court of Human Rights, McElhinney v. Ireland* (application No. 31253/96) judgment of 21 November 2001 (dissenting opinion of Judge Loucaides)، [المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية مالهيني ضد آيرلندا (دعوى رقم ٣١٢٥٣/٩٦)، حكم صادر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الرأي المخالف للقاضي لوكايدس)].

(٧٤) انظر http://d2zyt4oqq1a0dw.cloudfront.net/sites/default/files/documents/ifc_tata_mundra_complaint.pdf

(٧٥) انظر <http://www.allgov.com/india/news/top-stories/world-bank-cant-be-sued-rules-us-judge-in-denying-gujarati-villagers-lawsuit-160408?news=858610j>

(٧٦) انظر <http://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/cadc/16-7051/16-7051-2017-06-23.html>

(٧٧) انظر www.earthrights.org/media/federal-appeals-court-rules-world-bank-group-cannot-be-sued-harming-communities-0

(٧٨) انظر www.earthrights.org/media/honduran-farmers-sue-world-bank-group-human-rights-violations

(٧٨) انظر <https://systemicdisorder.wordpress.com/2017/03/22/world-bank-beyond-law/>

حاء - وكالات تقييم الجدارة الائتمانية

٥٨ - لا بد من خضوع جميع استخدامات القوة، بما في ذلك القوة الاقتصادية، للضوابط الديمقراطية وللشفافية والمساءلة. وتعتقد بلدان كثيرة أن تقديرات الجدارة الائتمانية غير الملائمة بل والكاذبة عمداً وعمليات التصنيف المشكوك فيها كانت من العوامل الرئيسية التي أسهمت في الأزمة المالية الآسيوية^(٧٩)، ومؤخراً في الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧/٢٠٠٨^(٨٠). ومن الواضح أن الإصلاحات ضرورية، ولكن يبدو أن البنك لم يأخذ بعد في معالجة أثر تلك المؤسسات التي تؤثر تصنيفاتها على قرارات البنك بمنح القروض أو رفضها. ويرى الخبير المستقل أن البنك يتحمل مسؤولية اختبار موثوقية تقديرات الجدارة الائتمانية الصادرة عن وكالات القطاع الخاص، أو استحداث آليات ومؤسسات لتقييم الجدارة خاصة به^(٨١) يمكن أن يكون أداؤها أكثر موضوعية وفعالية^(٨٢).

طاء - البحوث الجارية

٥٩ - مما لا شك فيه أن لدى البنك الدولي إمكانيات هائلة لتحقيق الخير، وأن موظفيه من المحامين والاقتصاديين اللامعين قادرين على وضع سياسات وآليات للنهوض بجدول أعمال يحقق أغراض النمو الاقتصادي إلى جانب حقوق الإنسان. وهم يعترفون في الكثير من دراساتهم بما لحقوق الإنسان من أهمية كعامل رئيسي في التنمية ويضعون توصيات سديدة. ولكن هذه التوصيات لا توضع دائماً موضع التنفيذ.

٦٠ - ومع ذلك فإن بعض المنتجات التي تصدر عن باحثي البنك الدولي ليست بمنأى عن النقد. وتلاحظ منظمة العمل من أجل التضامن والبيئة والمساواة والتنوع في أوروبا، المعنية بالعدالة البيئية والاجتماعية، ما يلي^(٨٣):

البنك الدولي هو المؤسسة التي تملك واحدة من أكبر الميزانيات البحثية على الصعيد العالمي وليس لها منافس في مجال اقتصاديات التنمية ... وقد شكك عدد من الباحثين والعلماء في موثوقية البحوث التي يكلف بها البنك الدولي ... ففيما يتعلق بمجموعة التقرير عن التنمية في العالم، على سبيل المثال، يقول نيكولاس ستيرن، وهو أستاذ للاقتصاد بجامعة أكسفورد وكبير اقتصاديين سابق في البنك الدولي، إن العديد من الأرقام التي يستخدمها البنك تأتي من مصادر مريبة للغاية، أو تم تكوينها بطرق تثير الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل مفيد^(٨٤).

٦١ - ونظراً لأن البنك مدرك لهذا النقد، ثمة أمل في أن يتغير هذا النموذج عاجلاً وليس آجلاً.

(٧٩) Naomi Klein, *The Shock Doctrine* (London, Penguin Books, 2008), pp. 267-276 and 426

(٨٠) انظر http://unctad.org/en/Docs/osgdp20081_en.pdf

(٨١) انظر <http://blogs.worldbank.org/developmenttalk/health/should-world-bank-issue-credit-ratings>

(٨٢) Jonathan Katz, Emanuel Salinas and Constantinos Stephanou, "Credit rating agencies". *Crisis Response*, Note No. 8 (Oct. 2009). متاحة من الموقع

<http://siteresources.worldbank.org/EXTFINANCIALSECTOR/Resources/282884->

www.counterpunch.org/2017/06/07/muslims-are-very-strange-people/ 1303327122200/Note8.pdf

(٨٣) انظر www.aseed.net/pdfs/ASEED_Report_on_Worldbank_Conditionalities.pdf

(٨٤) انظر www.counterpunch.org/2017/03/24/world-bank-declares-itself-above-the-law/

رابعاً - ممارسات جيدة

٦٢- لقد برزت حقوق الإنسان الآن على مدى عدة عقود بوصفها أولويات عالمية لم يعد البنك الدولي يتجاهلها. ففي عام ٢٠٠٠، أصبح تعميم التعليم الابتدائي هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠١١، اعتُمدت المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(٨٥). وفي عام ٢٠١٣، التزم البنك ومنظمة الصحة العالمية بالتغطية الصحية الشاملة. وفي عام ٢٠١٥، اتفق البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على مجموعة متكاملة من السياسات الرامية إلى ضمان أمن الدخل والدعم لجميع الناس في جميع مراحل دورة الحياة، تُعرف بمبادرة الحماية الاجتماعية الشاملة^(٨٦). وفي الوقت نفسه، هناك وعي قوي بالقضايا البيئية في أوساط البنك، وتُبذل الجهود حالياً للتصدي لها، مثل اعتماد خطة العمل بشأن تغير المناخ، الرامية إلى مساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق باريس الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨٧).

ألف - الإطار البيئي والاجتماعي

٦٣- في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وافق مجلس البنك الدولي، بعد عملية استغرقت أربع سنوات، على إطار بيئي واجتماعي جديد يحل محل الضمانات القائمة^(٨٨). ويرحب الخبير المستقل به كأساس يمكن بالارتكاز عليه توجيه دفعة للتطورات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن السياسة الجديدة المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ترسي معياراً للشركات والمؤسسات المالية، بما في ذلك ٧٢ من وكالات ائتمانات التصدير والمصارف الخاصة التي تلتزم بمبادئ الإكواتور (التعادل) - وهي مجموعة طوعية من المعايير لتحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية وإدارتها في تمويل المشاريع^(٨٩). ومع ذلك، رغم أن سياسة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في الإطار البيئي والاجتماعي الجديد تتطلب موافقة جماعية، من المهم أيضاً ضمان عدم إغفال وجهات نظر الأقليات.

٦٤- وقد تعرّف حتى أشد منتقدي البنك الدولي على الإمكانيات التي ينطوي عليها الإطار الجديد، ولا سيما اشتراط حصول عملاء مؤسسة التمويل الدولية على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لمجتمعات الشعوب الأصلية قبل الشروع في أنشطة التنمية. وأشار رئيس منظمة أوكسفام في أمريكا إلى أن "مؤسسة التمويل الدولية تعرضت لانتقادات واسعة النطاق لتمويلها مشاريع محفوفة بالمخاطر الاجتماعية والبيئية كانت لها، في بعض الحالات، آثار سلبية على المجتمعات المحلية، ولكن الجهود التي تبذلها المؤسسة لتحسين سياساتها الخاصة بالإقراض خطوة في الاتجاه الصحيح". ولاحظ المدير التنفيذي لمنظمة أوكسفام في أستراليا أن "إطار الاستدامة المنقح لمؤسسة

(٨٥) انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

(٨٦) انظر www.ilo.org/global/topics/social-security/WCMS%20378991/lang--en/index.htm

و <http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020872815604814>

(٨٧) انظر www.worldbank.org/en/news/feature/2016/04/07/world-bank-group-sets-new-course-to-help-countries-meet-urgent-climate-challenges

(٨٨) انظر www.brettonwoodsproject.org/2016/09/world-bank-approves-new-diluted-safeguards/

(٨٩) انظر www.equator-principles.com/index.php/about-ep

التمويل الدولية يمكن أن يساعد السكان الأصليين في الحصول على نصيبهم العادل من ثروة الموارد الطبيعية، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة والبلدان المعرضة للنزاعات^(٩٠).

٦٥- ومع أن جانباً كبيراً من الإطار البيئي والاجتماعي طيب وأن المحامين ذوي الخيال سيضغطون من أجل المزيد من الشفافية والمساءلة، فقد أشارت منظمات المجتمع المدني إلى بعض الثغرات المؤسفة في الإطار^(٩١)، ومنها عدم تقديم تعهد ملزم بحماية حقوق الإنسان، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الحقوق والمصالح المتنافسة^(٩٢)، وعدم الالتزام بتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية.

٦٦- وأشارت منظمة العفو الدولية، بعد أن أسهمت في وضع الإطار البيئي والاجتماعي من خلال عدة تقارير، إلى أن "رفض البنك التصدي لمسؤوليته الخاصة عن احترام حقوق الإنسان ... يعني أنه متخلف عن المؤسسات المالية الدولية الأخرى ويحتمل أن يتسبب في مخاطر كبيرة لسمعة المؤسسة"^(٩٣). وحثت منظمة العفو البنك على "ضمان أن يتيح الإطار البيئي والاجتماعي بذل العناية الواجبة بالقدر الملائم في مجال حقوق الإنسان من أجل تحديد جميع الآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان ومنعها و/أو التخفيف منها"^(٩٤).

٦٧- وبالمثل، حذر منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بمصرف التنمية الآسيوي ومنظمة رابطة العدالة الاجتماعية من أن "المكاسب قد تقوضت إلى حد كبير بالاستعاضة عن المتطلبات الواضحة والمحددة زمنياً بعبارات غامضة وثغرات ومبادئ مرنة والاعتماد على نظام للمقترضين"^(٩٥). وأثار الاتحاد الدولي لنقابات العمال شواغل إضافية إزاء غياب أي إشارة إلى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، التي تحظر التمييز، وعمل الأطفال، والعمل القسري، وتشترط احترام حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية. وعلق مدير مكتب الاتحاد في واشنطن بقوله "ينبغي أن يكون من الضروري أن يكفل البنك الاتساق التام مع معايير الهيئات الدولية المعترف بها لوضع المعايير، بما في ذلك منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمل"^(٩٦).

(٩٠) انظر www.oxfamamerica.org/press/aid-group-lauds-new-world-bank-policies-on-indigenous-rights-and-oil-and-mining-transparency/.

(٩١) انظر <https://medium.com/@OxfamIFIs/four-quick-ways-to-fix-the-world-banks-social-and-environmental-protection-policies-9e63721fe414>.

(٩٢) انظر www.hrw.org/news/2017/04/25/human-rights-watch-submission-re-international-financial-institutions-and-human.

(٩٣) انظر <https://consultations.worldbank.org/content/submission-amnesty-international>. انظر أيضاً السياسات المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية لمصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، التي تتضمن جميعها بدرجات مختلفة التزاماً في مجال سياستها العامة باحترام حقوق الإنسان في جميع أنشطتها.

(٩٤) انظر <https://consultations.worldbank.org/content/submission-amnesty-international>.

(٩٥) *Bretton Woods Observer*, Autumn 2016, p. 8. متاح من الموقع www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2016/09/Observer_Sept_16_online.pdf.

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨. انظر أيضاً www.ciel.org/news/safeguard-policy-endangers-rights/ و www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ess2-wb_ituc-critique_0914.pdf.

٦٨- ويرى الخبير المستقل أن الإطار البيئي والاجتماعي كان ينبغي أن يقتضي صراحةً أن تكون جميع القرارات المتعلقة بتمويل المشاريع مسبقة بتقييمات مسبقة لأثرها على حقوق الإنسان والصحة والبيئة وأن يجري تصميم آليات للاستعراض لمواصلة رصد الآثار طوال مدة كل مشروع.

باء- فريق التفتيش

٦٩- في عام ١٩٩٣، أنشأ المجلس التنفيذي للبنك الدولي فريقاً للتفتيش^(٩٧) بمثابة آلية مستقلة لتقديم الشكاوى للأشخاص الذين يعتقدون أنهم قد تعرضوا لأضرار من مشاريع يمولها البنك الدولي أو يُحتمل أن يتضرروا منها. وعلى مدى السنوات الـ ٢٤ الماضية، اتخذ الفريق خطوات للمحافظة على المساءلة وتحسينها في البنك ومساعدة الإدارة على تنفيذ المشاريع الهادفة إلى إحداث التحول. وتتمثل مهمة الفريق، الذي يتألف من ثلاثة أعضاء يتبعون مباشرة المجلس التنفيذي للبنك ويحتفظون باستقلالهم عن إدارة البنك، في ضمان المساءلة عن التزامات البنك تجاه حقوق الإنسان والبيئة. وتعلن جميع التقارير التي يعدها الفريق، بما في ذلك الشكاوى الأولية، ولكن هويات أصحاب الشكاوى تبقى سرية إذا رغبوا في ذلك.

٧٠- ويتمتع فريق التفتيش باختصاص النظر في المشاريع التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويتعامل مكتب المحقق/المستشار لشؤون التفتيش بالأنظمة مع الشكاوى المتعلقة بمشاريع تدعمها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار^(٩٨).

٧١- وبفضل قدرة فريق التفتيش على إجراء التحقيقات المتعلقة بالامتثال، يتمتع الفريق بإمكانية متزايدة لمعالجة المظالم المرتبطة بقروض البنك. ويمكن لنوعية تسوية المنازعات التي يوفرها أن تعالج الشواغل الأساسية للمجتمعات المحلية المتضررة من خلال التفاوض وأن تتيح فرصة للانتصاف من الانتهاكات. وفي هذا الصدد، يحقق الفريق في الضرر الذي يُدعى أنه لحق بسبل معيشة الناس أو التدهور البيئي الناجم عن مشاريع الهياكل الأساسية. وينظر الفريق أيضاً في المشاريع التي تؤثر في حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوق الأرض والمواقع المقدسة، والمشاريع التي تؤثر على الموائل الطبيعية، والضغط على مصادر المياه، والآثار الضارة على الأراضي الرطبة، وإزالة الأحراج، وفقدان التنوع البيولوجي، أو المشاريع التي تنطوي على النقل القسري، على سبيل المثال، لدواعي بناء سد أو طريق أو خط أنابيب أو مدافن للقمامة أو محطة لتوليد الكهرباء. بيد أن ولاية الفريق لا تشمل المسائل المتصلة بشراء السلع أو الخدمات أو الاشتباه في حدوث غش أو فساد. ويمكن الإبلاغ عن هذه المسائل الأخيرة إلى مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة^(٩٩).

٧٢- وفي عام ٢٠١٣، أي بعد ٢٠ عاماً من إنشاء فريق التفتيش، قدم الفريق برنامجه التجريبي للحلول المبكرة بوصفه عملية تأجيل لإتاحة فرصة ثانية تنطوي على تعليق التحقيق، مع إتاحة الوقت لإدارة البنك الدولي لحل شكاوى المجتمع. ومع أن التطبيق الثاني للبرنامج

(٩٧) انظر www.inspectionpanel.org and the Panel's 2015/2016 Annual Report الموقع <http://ewebapps.worldbank.org/apps/ip/Pages/Annual-Reports-2016.aspx>.

(٩٨) انظر www.cao-ombudsman.org.

(٩٩) انظر www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency/report-an-allegation.

التجريبي في باراغواي قد نجح على ما يبدو بشكل جيد، فقد أظهرت التجربة في أماكن أخرى أن رفع الشكاوى من عملية الفريق الشفافة قد يديم اختلال موازين القوة، مما يترك المجتمعات المحلية للتفاوض مباشرة مع نفس موظفي البنك والمسؤولين الحكوميين المسؤولين عن المشاكل^(١٠٠). وبالتالي، ينبغي إصلاح البرنامج التجريبي أو إلغاؤه.

٧٣- واستجابة لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن الأعمال الانتقامية، تضع عدة آليات للمساءلة في المؤسسات المالية الدولية مبادئ توجيهية لمنع الأعمال الانتقامية ورصدها والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، نشر فريق التفتيش، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، مبادئ توجيهية للحد من مخاطر الانتقام والرد على الانتقام في أثناء عملية الفريق^(١٠١). ويتعاون الفريق أيضاً مع آليات الشكاوى الأخرى، مثل مصرف الاستثمار الأوروبي الذي أكمل معه تحقيقاً مشتركاً في كينيا في عام ٢٠١٥، واعتماد عملية للوساطة. ووفقاً للتقرير السنوي للفريق لعام ٢٠١٥/٢٠١٦^(١٠٢)، أجرى الفريق تحقيقات في حالات تتعلق بكينيا وأوغندا وكوسوفو^(١٠٣)، ويعكف حالياً على حالات تنتظر البت فيها في أرمينيا وأوغندا وكولومبيا ومنغوليا.

٧٤- وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية، أطلق فريق التفتيش مجموعة الدروس المستخلصة الناشئة في عام ٢٠١٦، التي يُعترف فيها بالأخطاء وتُقترح الحلول^(١٠٤). ويتعلق الجزء الأول في المجموعة، الذي نشر في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بإعادة التوطين القسري^(١٠٥)، والثاني بالشعوب الأصلية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)^(١٠٦)، في حين يركز جزء ثالث على التقييم البيئي (نيسان/أبريل ٢٠١٧). وهي أدوات هامة للبنك وللحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني.

٧٥- ويرى الخبير المستقل، وهو رئيس سابق لقسم الالتماسات في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أن فريق التفتيش يعد بآمال كبار بالنسبة إلى مقدمي الالتماسات وينبغي أن يكفل الرصد المستمر لمشاريع البنك الدولي. أما الجانب السلبي من هذا الإجراء فهو أن الفريق لا يملك سلطة إنفاذ توصياته. غير أن هذا تحدٍ تشاركه فيه أيضاً هيئات معاهدات الأمم المتحدة مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلاهما لها إجراءات لتقديم الشكاوى^(١٠٧).

(١٠٠) *Bretton Woods Observer*, Autumn 2016, p. 5 وهو متاح من الموقع

www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2016/09/Observer_Sept_16_online.pdf

(١٠١) انظر <http://ewebapps.worldbank.org/apps/ip/PanelMandateDocuments/2016%20Retaliation%20guidelines.pdf>

(١٠٢) انظر <http://ewebapps.worldbank.org/apps/ip/Pages/Annual-Reports-2016.aspx>

(١٠٣) ينبغي فهم كل الإشارات إلى كوسوفو في هذه الوثيقة باعتبارها في امتثال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(١٠٤) انظر <http://ewebapps.worldbank.org/apps/ip/Pages/Emerging-Lessons.aspx>

(١٠٥) انظر www.youtube.com/watch?v=D4Ewnz4JcVE

(١٠٦) انظر www.youtube.com/watch?v=-0cuHodwjEA

(١٠٧) Jakob Th. Möller and Alfred de Zayas, *United Nations Human Rights Committee Case Law 1977-2008: A Handbook* (Kehl/Strasbourg, N.P. Engel Verlag, 2009)

جيم - اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية

٧٦- على الرغم من أن تقييمات الأثر المسبقة ضرورية، ينبغي تعزيز نظام لرصد المشاريع الجارية وآلية تعليق التمويل عند نشوء مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان أو الصحة أو البيئة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، علم البنك الدولي بحدوث اعتداءات جنسية واسعة النطاق على العاملين في مشروع لتشييد الطرق بقيمة ٢٥٠ مليون دولار ممول من البنك في أوغندا. وبعد محاولات فاشلة لتصحيح الوضع، تم إنهاء التمويل. ولكن الإنهاء بعد وقوع الحدث لا يكفي. وكما قال رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم:

إن الإخفاقات المتعددة التي شهدناها في هذا المشروع - من جانب البنك الدولي وحكومة أوغندا ومقاول حكومي - غير مقبولة ... ومن واجبنا الإشراف بشكل صحيح على جميع المشاريع الاستثمارية لضمان أن الفقراء والضعفاء يتمتعون بالحماية في عملنا ... وإني ملتزم بالتأكد من بذلنا كل ما في وسعنا ... أولاً لاستعراض ظروف هذا المشروع استعراضاً كاملاً ومن ثم للتعلم بسرعة من إخفاقاتنا وإخفاقات الآخرين لكي لا تحدث مرة أخرى^(١٠٨).

٧٧- وقد أدى تقرير لفريق التفتيش إلى اتخاذ البنك مزيداً من الإجراءات وإلى صدور ردّ من إدارة البنك في عام ٢٠١٧ يتضمن مقترحات عملية تتعلق بجبر الضرر والدروس المستفادة. وجاء في الردّ ما يلي:

لقد اتخذت الإدارة خطوات على جبهتين، سواء على مستوى المشروع أو على نطاق المنظومة، لمعالجة هذه المسائل. فعلى مستوى المشروع، يشمل ذلك خطوات لتقديم الدعم لضحايا الاعتداء على الأطفال؛ وإكمال عملية التعويض؛ ومعالجة المسائل المتعلقة بالتشييد؛ وتقديم الدعم لبناء قدرات الوكالة المنفذة؛ ودعم التصدي للعنف القائم على نوع الجنس^(١٠٩).

٧٨- وفي عام ٢٠١٤، اضطر البنك إلى إعادة النظر في مشروع لصناعة القطن في أوزبكستان، عندما علم بتفشي العمل الجبري على نطاق واسع، بما في ذلك عمل الأطفال. وكما لاحظ أحد كبار الباحثين في شؤون المؤسسات المالية الدولية لدى هيومن رايتس ووتش، "إن مقترحات البنك الدولي يشوبها القصور في أوزبكستان، التي تنفرد بأن العمل الجبري في قطاع القطن تنظمه الحكومة ويجري دعمه عن طريق قمع الجماعات المستقلة ... ويلزم أن يكفل البنك الدولي إمكانية قيام الجماعات المستقلة والصحفيين المستقلين برصد مشاريع البنك والإبلاغ عن العمل القسري دون خوف من الانتقام"^(١١٠).

(١٠٨) انظر www.theguardian.com/global-development/2016/jan/12/world-bank-cancels-uganda-road-sexual-assault-claims

(١٠٩) <http://documents.worldbank.org/curated/en/256791492009515078/pdf/Uganda-TSDP-1st-Progress-Report-REV-for-SVPOP-April-4-final-fdg-CLEARED-04062017.pdf>

(١١٠) انظر www.hrw.org/news/2014/12/17/world-bank-investigate-uzbekistans-forced-labor

ستظل هذه المراجعة مفتوحة وخاضعة لرصد المكتب حتى يتأكد لديه أن مؤسسة التمويل الدولية قد عادت إلى الامتثال لالتزاماتها البيئية والاجتماعية^(١١٢).

٨١- ويرد موجز لعمليات المراجعة الهامة الأخرى في المرفق السابع بهذا التقرير. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة، كما هو الحال مع فريق التفتيش، لا يملك سلطة معالجة الانتهاكات بنفسه. وكما لاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش، فإن المكتب يحقق، ولكن "مؤسسة التمويل الدولية هي التي تحدد كيفية التعامل مع نتائج المحقق وكثيراً ما تختار عدم التعامل معها"^(١١٣).

خامساً- آفاق المستقبل

٨٢- يرحب الخبير المستقل بالتدابير الإيجابية الكثيرة التي اتخذها البنك الدولي بالفعل للتصدي للمشاكل النظميّة والخارجية، ويشجع مجلس المحافظين على تعزيز إدارة البنك ومساءلته من خلال تحسين سبل الاحتكام إلى القضاء وتيسيرها عند حدوث تجاوزات. والبنك في وضع يتيح له تنفيذ التزامه بإنهاء الفقر والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل عام ٢٠٣٠. وثمة ما يدعو إلى التفاؤل لأن البنك يدرك المشاكل ويوجد لديه هيئة كبيرة من الموظفين ويستفيد من مدخلات منظمات المجتمع المدني التي لا تتوقف عن إنتاج دراسات وتشخيصات وتوصيات براجماتية ممتازة.

٨٣- وإذا أُخذ في الاعتبار أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي، تتلقى مبالغ كبيرة من المال العام، فإن نهجها المنحاز لدعم القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يجب أن يتحول إلى نهج قائم على حقوق الإنسان يزن بعناية احتياجات السكان المعنيين.

٨٤- ويعتقد الخبير المستقل أن الأمر يستلزم مراجعة فكرية أساسية وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحديد واضح للأولويات الجديدة يضع مصالح البلائيين من البشر المحرومين من ضروريات الحياة قبل مصالح المستثمرين الأجانب. ولا بد من تغيير قواعد اللعبة بحيث لا تُمنح القروض على أساس اعتبارات اقتصادية محضّة، وبحيث تهدف "شروط" القروض من الآن فصاعداً إلى النهوض برفاه السكان المعنيين. ويعرب الخبير المستقل عن إعجابه بالبلاغة الرائعة في منشورات البنك الدولي وبجمالها، ويقترح تخصيص موارد أقل للعلاقات العامة وتغليف المنتج، وموارد أكثر من ذلك بكثير لتقييم المخاطر وللرصد والتنفيذ.

٨٥- وتحقيقاً لهذه الغاية، يقترح الخبير المستقل إجراء تغيير في النموذج لا يقتضي تعديل النظام الأساسي لعام ١٩٤٤ (الذي اعتمد في بريتون وودز ونيو هامبشاير وعُدّل آخر مرة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩) فحسب، وإنما يتطلب أيضاً إصدار توجيهات واضحة من مجلس المحافظين. وعملاً بالمادة الخامسة، البند ٨(أ) من النظام الأساسي، ينبغي أن يتعاون البنك مع المنظمات الدولية التي لها مسؤوليات متخصصة في الميادين ذات الصلة، بما في ذلك المجلس

(١١٢) انظر www.cao-ombudsman.org/cases/document-links/documents/CAOAuditReportC-I-R6-Y12-p.5_F160.pdf.

(١١٣) انظر www.hrw.org/news/2017/02/21/world-banks-view-through-looking-glass.

الاقتصادي والاجتماعي والأونكتاد، التي اقترحت خطط عمل لدفع عجلة التنمية والنهوض بحقوق الإنسان^(١١٤).

٨٦- وفي الوقت الحاضر، يمكن تفسير المادة الرابعة، البند ١٠، من النظام الأساسي، على أنها عقبة تحول دون تغيير النموذج المذكور. فهذا الحكم المتقادم ينص على "ألا يتدخل البنك وموظفوه في الشؤون السياسية لأي عضو؛ وألا يتأثروا في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين". غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى اعتبار أن تعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة يندرج ضمن نطاق "النشاط السياسي" المحظور للبنك. فالواقع أن جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي للبنك الدولي هي أيضاً أعضاء في الأمم المتحدة وجميعها ملزمة بميثاق الأمم المتحدة والعديد من معاهدات حقوق الإنسان.

٨٧- ومن الأمور ذات الصلة الاتفاق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وبروتوكوله الموقع في نيويورك في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨، الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ١٩٤٨. فعملاً بالمادة الرابعة من الاتفاق، تتشاور الأمم المتحدة والبنك ويتبادلان الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويجوز تقديم توصيات رسمية بعد هذا التشاور. وعلاوة على ذلك، "يسلم البنك بأنه يجوز للأمم المتحدة وأجهزتها أن تقدم على نحو مناسب توصيات فيما يتعلق بالجوانب التقنية لخطط أو برامج أو مشاريع التعمير أو التنمية". وتخول المادة الثامنة البنك تحديداً "أن يطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن أي مسائل قانونية تنشأ في نطاق أنشطة البنك". ومن ثم، سيكون من المناسب الاستفادة بشكل أفضل من النظام الأساسي من أجل التنسيق الفعال لعمل الأمم المتحدة والبنك الدولي بطريقة يكون من شأنها النهوض بتنفيذ التزامات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والبيئة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبنك أن يطلب فتوى بشأن الأولوية العامة لمعاهدات حقوق الإنسان على الترتيبات التجارية وغيرها من الترتيبات، وأفضل السبل لإدماج معايير حقوق الإنسان العرفية في شروط البنك المتعلقة بالقروض.

٨٨- ومع مراعاة أن أحكام النظام الأساسي للبنك الدولي والاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والبنك قد اعتُمدت قبل أن تعتمد الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقبل بدء نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكثير من معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، فليس من غير المعقول أن يُتوقع تطوير التزامات الدول الأعضاء في البنك في مجال حقوق الإنسان وليس إعاقته بفعل سياسات البنك. وتنص المادة الثالثة عشرة من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والبنك على أن الاتفاق قابل للتنقيح وتخول كلا الطرفين إبرام اتفاقات تكميلية. ويتيح ذلك للبنك فرصة سانحة لكي يلتزم ببعض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، ومنها احترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويتطلب ذلك قبول الواقع المتمثل في أن الدول، ولا سيما البلدان النامية، تحتاج إلى المرونة والحيز اللازم في مجال السياسة العامة

(١١٤) انظر World Bank, "Coherence, coordination and cooperation among multilateral organizations: انظر

(2009) progress report". وهو متاح من الموقع

<http://documents.worldbank.org/curated/en/589571468339611391/pdf/484000BR0SecM2101Official0Use0Only1.pdf>

لتنفيذ السياسات الاجتماعية الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي ورفع مستوى المعيشة وتعزيز قوانين العمل وضمان إمكانية الحصول على المياه والتعليم، وهي أمور من المعروف أن بعض مشاريع الخصخصة التي يمولها البنك تقوّضها. وينبغي لأي تعديل في اتفاق الشراكة أن يعزز التعاون بين البنك والأمم المتحدة، ولا سيما التعاون مع الأونكتاد.

٨٩- وبالإضافة إلى تعديل النظام الأساسي للبنك الدولي، يجب على البنك أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن نتائج استثماراته وأن ينفذ تدابير وقائية وتصحيحية لضمان المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على أرض الواقع. ومن الناحية الإجرائية، يتمثل أحد التحديات التي يجب معالجتها في هيكل البنك الدولي غير الديمقراطي لصنع القرار، مما يؤدي إلى عدم الإنصاف في تحديد الأولويات وفي بعض الأحيان إلى نتائج عكسية. وهكذا، ينبغي أن يُلغى تدريجياً اتفاق الشرف الذي يقضي بأن يتولى مواطنون من دول معينة قيادة البنك. وكما لاحظ مقرررون آخرون، يجب كذلك زيادة القيمة التي تولى لأصوات البلدان النامية الناقصة التمثيل.

٩٠- ويتفق الخبير المستقل مع مدير البرامج العالمية في معهد البنك الدولي، الذي قال في عام ٢٠٠٦، إنه "سيكون بمثابة ورقة توت 'افتراضية' بالنسبة لأي مؤسسة أن تدّعي أن هناك الكثير مما يسهم في تعزيز حقوق الإنسان في بلد ما مجرد أنه يجري تمويل مشاريع إنمائية، من قبيل المياه أو الطرق الريفية"^(١١٥). وإذا كان البنك حريصاً على التنمية حقاً، فإنه سيغير الشروط مبتعداً عن الخصخصة وإلغاء الضوابط وتخفيض الضرائب المفروضة على الشركات، ويشدد على خفض النفقات العسكرية، وضمان سنّ التشريعات الضريبية التصاعدية وإنفاذها، وعلى حظر الملاذات الضريبية، واعتماد ضريبة على المعاملات المالية تستخدم إيراداتها لبناء "عالم خال من الفقر" من خلال التضامن الدولي.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٩١- ينبغي أن يقوم البنك الدولي بما يلي:

(أ) الشروع في عملية شاملة لصياغة سياسة جديدة ومنفصلة لحقوق الإنسان، ينبغي أن يتجسد فيها الالتزام بإدماج حقوق الإنسان في أعماله عن طريق تحليل قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بالتنمية في سياق الاستراتيجيات القطرية، وإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن كيفية إحراز تقدم في الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتحديد مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة بما يقوم به من استثمارات أو يقدمه من مشورة؛

(ب) اعتماد وتنفيذ مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية العالمية وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)^(١١٦). وينبغي أن يدعم إدراج أحكام العمل القابلة للإنفاذ استناداً إلى معايير

(١١٥) Daniel Kaufmann, "Human rights, governance, and development: an empirical perspective", in *Development Outreach*, World Bank Institute, October 2006, p. 19.

<http://siteresources.worldbank.org/EXTSITETOOLS/Resources/KaufmannDevtOutreach.pdf>

(١١٦) انظر www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R202

منظمة العمل الدولية، وإلغاء آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي تقوّض حق الحكومات في التنظيم (انظر A/HRC/30/44 و A/HRC/33/40)؛

(ج) الكف عن التشجيع على رفع القيود التنظيمية المفروضة على أسواق العمل، بما في ذلك من خلال شروطه التمويلية، والمساعدة بدلاً من ذلك على إنهاء ارتفاع التفاوت في الدخل عن طريق دعم الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛

(د) وضع سياسات ضريبية وتطبيق أدوات لبذل العناية الواجبة تتجاوز مجرد مطالبة الشركات التي يُقرضها الأموال بالامتثال القانوني؛

(هـ) مساءلة مؤسسة التمويل الدولية عن وضع سياسة استثمارية مسؤولة ضريبياً وتنفيذ تلك السياسة، التي ينبغي أن توضع بالتشاور مع المجتمع المدني، وأن تشمل، على أقل تقدير، بذل العناية الواجبة بما يتجاوز الامتثال القانوني لضمان عدم تمكن المؤسسة من الاستثمار في شركات ذات ممارسات ضريبية عدوانية أو مسيئة؛

(و) دعم المبادرات الرامية إلى رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية لمنع التنافس الضريبي الدولي الضار، والآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن تحولات السياسات الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ز) تزويد المجتمعات المتأثرة والمرشحة للتأثر بمعلومات عن فريق التفتيش والمحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة وكيفية التعامل معهما؛

(ح) إدراج فصول متعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقاته مع البلدان المقترضة، وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى الدول بشأن أفضل السبل لتعزيز المسؤولية المالية والشفافية في جميع القطاعات، بما في ذلك النفقات العسكرية للدول؛

(ط) التصدي، على سبيل الاستعجال، للأعمال الانتقامية ضد منتقدي مشاريع البنك الدولي. وينبغي لآليات المساءلة أن تحل بانتظام مخاطر الانتقام والمخاطر الأمنية الأخرى المرتبطة بجميع الشكاوى الواردة وأن تناقشها مع أصحاب الشكاوى؛ وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان سرية مقدمي الشكاوى الذين يطلبون الحفاظ على سرية هويتهم؛ وأن تنشط في رصد الأعمال الانتقامية بطرق منها سؤال كل من مقدمي الشكاوى عما إذا كانوا هم أو الأشخاص الوثيقو الصلة بهم قد واجهوا أي مشاكل، وخاصة في أعقاب الزيارات المجتمعية؛ وأن تضع نظاماً للإنذار المبكر للوقوف على التهديدات أو غيرها من المسائل الأمنية ولا سيما بالنسبة لمن قدّموا أو يفكرون في تقديم شكاوى أو ينتقدون المشاريع على نحو آخر؛ وأن تعمل مع إدارة البنك الدولي للرد على أي أعمال انتقامية مرتبطة بقضاياهم لضمان استعادة أمن المشتكين وغيرهم؛

(ي) إصدار إجراءات تنفيذية تُشرك إدارة البنك في إعداد ونشر تقارير نصف سنوية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الإدارية التي يوافق عليها المجلس استجابة للتحقيقات التي يجريها فريق التفتيش؛

(ك) إنشاء آليات لضمان نشر التقارير والتوصيات الصادرة عن فريق التفتيش والمحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة وتنفيذها. وتمكين فريق التفتيش والمحقق/المستشار

لشؤون التقيّد بالأنظمة من الإشارة إلى حقوق الإنسان في تقاريرها وتوصياتها، بطرق منها الإشارة صراحة إلى توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

(ل) التيقظ لأي معلومات عن إساءة استخدام الأموال وضمان إحالة انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث فيما يتعلق بمنح أو استخدام القروض إلى المحاكم المدنية والجنائية المختصة، وعدم تمتع حالات الفساد بالإفلات من العقاب بل ملاحقتها في المحاكم المحلية؛

(م) إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن مسؤوليتها عن تنظيم ممارسات الأعمال التجارية لضمان عدم انتهاكها لحقوق الإنسان، وتسديدها الضرائب في مناطق الاختصاص التي تعمل فيها المشاريع؛

(ن) تكثيف تعاونه مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية؛

(س) التنازل عن الحصانة المؤسسية في حال حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٩٢- وينبغي أن تنهي مؤسسة التمويل الدولية فوراً جميع الصلات مع الشركات والمشاريع التي تشترك في التهرب من الضرائب، وأن تتوقف عن إقراض المال للمقرضين الذين يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الملاذات الضريبية وبالتالي يحرمون البلدان من عائداتها الضريبية المشروعة، ذات الأهمية الحاسمة لتنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

٩٣- وينبغي لمجلس محافظي البنك الدولي أن يصدر توجيهاً واضحاً بأن يتمتع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عن التدخل في الوظائف الوجودية للدولة، التي تتمثل في التنظيم لأغراض المصلحة العامة، بما في ذلك عن طريق التشريعات في المجالات البيئية والصحية، والاجتماعية وفي مجال العمل. ولا ينبغي أن يقدم المركز خدماته للدعوى القضائية التي تضع مهام الدولة المذكورة موضع الشك. وبدلاً من ذلك ينبغي للمركز أن يكشف وظيفته وهي العمل بصفة استشارية^(١١٧). وطالما كان الأمر ينطوي على مخاطر، ينبغي للمستثمر أن يستفيد من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك وأن يحصل على التأمين من المخاطر هناك (انظر A/HRC/30/44، وA/HRC/33/40، وA/70/285).

٩٤- وينبغي للبلدان التي تستفيد من تمويل البنك الدولي أن تكفل استخدام جميع القروض التي تطلبها وجميع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تحصل عليها على نحو يعزز

(١١٧) انظر Kinda Mohamadieh, Lean Ka-Min and Anna Bernando, *Investment Treaties: Views and Experiences from Developing Countries* (Geneva, South Centre, 2015). انظر أيضاً www.iisd.org/itn/2008/08/06/south-american-alternative-to-icsid-in-the-works-as-governments-create-an-energy-treaty/ و <http://old.brettonwoodsproject.org/art-561061> و <http://hsfnnotes.com/publicinternationallaw/2012/01/19/venezuela-follows-bolivia-and-ecuador-with-plans-to-denounce-icsid-convention/>, and Rafael Ramírez, *Nuestra Industria Petrolera es un Baluarte de Soberanía* (Caracas, Petroleros de Venezuela, 2014).

التمتع بحقوق الإنسان ولا يؤدي إلى إثراء القلة على حساب الكثرين. وعلى وجه الخصوص، يجب أن توضع آليات للرصد من أجل كفالة الشفافية والمساءلة، والرصد المنتظم للأنشطة التجارية، وسهولة التظلم والانتصاف للأشخاص المتضررين من المشاريع التي يمولها البنك الدولي والقروض الحكومية و"عمليات الإنقاذ" التي يمولها صندوق النقد الدولي.

٩٥- وينبغي للبلدان المانحة أن تقوم بما يلي:

- (أ) المطالبة بعدم استخدام أموالها إلا بطرق تعزز الصالح العام؛
 - (ب) رفض تقديم الأموال ما لم يوجد إجراء فعال لتوفير الجبر والتعويض لضحايا الانتهاكات المحتمل ارتكابها؛
 - (ج) إنهاء تمويل المشاريع الجارية كلما كان من الواضح أنه يجري ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، واستبعاد العودة إلى الدعم المباشر للميزانية إلى أن يتحقق تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان؛
 - (د) الاعتراف بمسؤوليتها بالإصرار على إجراء تحقيقات مستقلة، دون مشاركة الحكومات المشتبه في اتسامها بالفساد أو غير ذلك من الانتهاكات.
- ٩٦- وينبغي لوسائل الإعلام أن تبلغ بصورة موضوعية عن التجاوزات المرتبطة باتفاقات القروض عند وقوعها، ولا سيما حالات الإخلاء، وتدمير البيئة، وعمل الأطفال، والفساد.
- ٩٧- وينبغي أن يركز الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين على الإنذار المبكر بغية المساعدة على منع التجاوزات المصاحبة للمشاريع التي يمولها البنك الدولي، كما ينبغي أن ينقّب عن حالات الفساد وغسل الأموال والتواطؤ مع الملاذات الضريبية.
- ٩٨- وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تنبه الجمهور إلى مخاطر المشاريع الضخمة وأن تساعد المجتمعات المحلية المتضررة على تقديم الشكاوى إلى فريق التفتيش التابع للبنك الدولي^(١١٨) وإلى المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة^(١١٩).

(١١٨) انظر <http://ewebapps.worldbank.org/apps/ip/Pages/FileaRequest.aspx>.

(١١٩) انظر www.cao-grm.org/ و www.cao-ombudsman.org/howwework/filecomplaint/.

Annex I

Questionnaire from the Independent Expert on the promotion of a democratic and equitable international order to the World Bank

1. How does the World Bank promote the right to food, water, health and a safe and clean environment? How does the Bank consider the relationship between its general development model and human rights? In particular, how does the Bank consider mega infrastructure projects and significant private sector investment to impact human rights?
2. How does the Bank's new Environmental and Social Framework contribute to promoting and protecting human rights?
3. Concerning the organisation's institutional governance, how does the Bank ensure transparency in decision-making? What type of accountability exists to remedy any adverse effects on human rights resulting from projects or policies funded or promoted by the Bank? What recourse or remedy is provided for victims of alleged human rights violations? Is there any policy in place to prevent your financial assistance from being used to finance international crimes or to commit human rights violations?
4. How often are human rights, health and environment impact assessments conducted? Are ex ante impact assessments conducted ahead of loan agreements or development projects? Are ex post monitoring carried out?
5. How do you ensure the Bank projects do not involve a regression in the enjoyment of human rights? To what extent, and how, the Bank consider reducing economic inequality as part of their lending policies?
6. How do you ensure the participation and consultation with all stakeholders, including affected communities, in relation to decisions concerning new loan or development projects? What are the measures put in place by the Bank to work hand-in-hand with concerned governments to protect those voicing dissenting views? Is there any policy in place in case of opposition by affected communities or civil society organisations or others? Give examples of projects that have not been undertaken or have been abandoned when they have caused or are likely to cause irreparable harm, e.g. mass displacement of population.
7. How does the Bank see its responsibilities under international law and international human rights law? More concretely, how does the Bank intend to advance the realization of the Sustainable Development Goals and the COP21 commitments? To what extent does the Bank implement the recommendations of the ILO's World Social Protection Report? To what extent does the Bank act pursuant to General Assembly Resolution 69/319, Basic Principles on Sovereign Debt Restructuring Processes? Bearing in mind that "austerity measures" and "privatization" may cause considerable harm to the most vulnerable groups, what other measures does the Bank envisage so that human rights are not hindered but promoted? What do you do to alleviate the debt problem?
8. In the World Bank's responses to previous Special Procedure Mandate Holder reports, the Bank's spokesperson said that the 2015 report of the UN Special Rapporteur on human rights and extreme poverty (A/70/274) had fundamentally misrepresented the Bank's position on human rights. Could you provide a more detailed response to the report (which parts do you agree and disagree with and why)? Has there been any internal follow-up on the publication of the report?
9. How does the Bank respond to the August 2016 report of the UN Independent Expert on Human Rights and foreign debt (A/71/305), in which he calls for the Bank to significantly broaden its definition of 'sustainability' under its Debt Sustainability Framework and take into consideration the need to provide fiscal space to guarantee and ensure governments' core human rights obligations?

10. How do you measure public-private partnership performance in human rights terms? What relationship exists between the Bank and governments that harbour tax havens and enterprises that use secrecy jurisdictions to avoid taxes?

11. How can the Bank collaborate with UNCTAD in implementing meaningful debt relief for poor countries and devising an international debt restructuring mechanism to resolve debt crises? How does the Bank ensure the social and environmental sustainability of their projects in cases of co-lending with other international financial institutions, including new international financial institutions such as the BRICS new development bank (NDB) and the Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB), or in cases of financial intermediary lending?

12. How does the Bank envisage cooperation with the NDB and AIIB to strengthen the Purposes and Principles of the United Nations while advancing growth, stability and the right to development?

Annex II

Table of relevant reports

International Human Rights Mechanisms and the World Bank/IMF

Special Procedures

Special Rapporteur on extreme poverty and human rights

Report on the World Bank and human rights (A/70/274)	http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/274 http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20797&LanguageID=E (Statement)
--	--

Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health

Missions to the World Bank and the International Monetary Fund in Washington, D.C. (20 October 2006) (A/HRC/7/11/Add.2)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Health/Pages/CountryVisits.aspx
---	---

Special Rapporteur on adequate housing

Preliminary note on the mission to the World Bank Group (26 October to 1 November 2010) (A/HRC/16/42/Add.4)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Housing/Pages/AnnualReports.aspx
Report on the financialization of housing the right to adequate housing (A/HRC/34/51)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/AnnualReports.aspx http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20878&LanguageID=E (Statement)

Special Rapporteur on the human right to safe drinking water and sanitation

Report on development cooperation and the realization of the human rights to water and sanitation (A/HRC/71/302)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/AnnualReports.aspx http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20878&LanguageID=E (Statement)
--	--

Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights

Report on Responsibility of international financial institutions (A/HRC/7/9)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/AnnualReports.aspx
Guiding Principles on Foreign Debt and Human Rights (A/HRC/20/23), endorsed by the HRC (A/HRC/RES/20/10)	http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/20/23 http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/20/10
Commentary on the guiding principles on foreign debt and human rights (A/HRC/25/51)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/AnnualReports.aspx
Report on structural adjustment and labour rights (A/HRC/34/57)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/AnnualReports.aspx

Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises

Report on developments in the embedding of the Guiding Principles into global governance frameworks (A/67/285)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/Reports.aspx
--	---

Report on improving policy coherence for inclusive and sustainable development (A/HRC/29/28)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/Reports.aspx
--	---

Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association

The exercise of the rights to freedom of peaceful assembly and of association in the context of multilateral institutions (A/69/365)	http://www.ohchr.org/EN/Issues/AssemblyAssociation/Pages/AnnualReports.aspx
--	---

Special Rapporteur on the situation of human rights defenders

Empowering environmental human rights defenders (A/71/281)	http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/71/281
--	---

Other Special Procedures actions

SP Joint Letter from 12 December 2014	http://www.ohchr.org/Documents/Issues/EPoverty/WorldBank.pdf
Communication from the Special Rapporteur on the right to food and the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States to the World Bank	https://spdb.ohchr.org/hrdb/22nd/public_-_AL_Other_(W.Bank)_10.08.12_(7.2012).pdf https://spdb.ohchr.org/hrdb/24th/public_-_OL_Other_28.03.13_(3.2013).pdf https://spdb.ohchr.org/hrdb/22nd/OTH_09.10.12_(7.2012).pdf (reply from the Bank)
Communication from the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States and the Special Rapporteur on the rights of indigenous peoples to the World Bank	https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=22932 https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=49127 (reply from the Bank)

Treaty Bodies

Committee on economic, cultural and social rights

General Comment No. 14 The right to the highest attainable standard of health

http://apps.who.int/disasters/repo/13849_files/o/UN_human_rights.htm

(Para. 39: States parties which are members of international financial institutions, notably the International Monetary Fund, the World Bank, and regional development banks, should pay greater attention to the protection of the right to health in influencing the lending policies, credit agreements and international measures of these institutions.)

OHCHR

Comments and recommendations of UN/OHCHR in relation to the draft Environmental and Social Framework (2016)

https://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/20160315_memoirandum_ohchr_esf_with_-_annexes.pdf

Key messages on Human Rights and Financing for Development

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRAndFinancingForDevelopment.pdf>

Report on austerity measures and economic and social rights

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/RightsCrisis/E-2013-82_en.pdf

Others

UN International Law Commission

Draft articles on the responsibility of international organizations, with commentaries, 2011 UN.Doc. A/66/10

http://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/9_11_2011.pdf

OAS

Public Hearing: Human rights violations and responsibility of international financial institutions

http://www.ciel.org/Publications/IFIs_HR_Analysis_28Feb07.pdf

Annex III

Tilburg-GLOTHRO Guiding Principles on the World Bank Group, the IMF and Human Rights

Underlying Notions and Observations

Human Rights Obligations for International Financial Institutions (IFIs)

1. The Universal Declaration of Human Rights of 1948 is a 'common standard of achievement for all peoples and all nations' (Preamble of the Declaration). At the beginning of the new Millennium, the Declaration goes far beyond being merely a moral or political obligation, as large parts of it belong to international customary law, while some rights have developed into jus cogens standards.
2. As a follow-up to the 1948 Declaration, a large number of human rights conventions have been adopted by the United Nations, including its Specialised Agencies, and by regional organisations. Regional and international supervisory bodies and national courts have established a serious and extensive body of case law and jurisprudence.
3. International human rights law includes civil, cultural, economic, political and social rights, as well as the right to development. These rights are, each in their own way, relevant in the struggle against poverty as well as for other activities performed by World Bank and IMF, and, mutadis mutandis, other IFIs.
4. The traditional division between obligations of States not to interfere with civil and political rights on the one hand, and obligations of States to actively provide for the realisation of economic, social and cultural rights on the other hand, is no longer reflecting the reality in the implementation of human rights. Instead, the division of obligations of States into three levels: the obligation to respect, the obligation to protect and the obligation to fulfil, has gained widespread acceptance in the international human rights community.
5. The responsibility for implementing human rights is universal and concerns all — state and non-state — actors whose activities may affect people's lives. The primary responsibilities and obligations in the field of domestic human rights enjoyment, however, remain with the State: States cannot 'delegate' human rights obligations to, for instance, international institutions and relieve themselves of these obligations. As international legal persons, the World Bank and the IMF have international legal obligations to take full responsibility for human rights respect in situations where the institutions' own projects, policies or programmes negatively impact or undermine the enjoyment of human rights.
6. The two IFIs are also Specialised Agencies, having entered into Relationship Agreements with the United Nations in accordance with UN Charter Article 63. This is another indication of their international legal personality separate from their members, which carries with it rights and obligations according to international law. According to the Relationship Agreements the organisations are, and are required to function as, independent international organisations. It provides an organisational independence from the UN, not from international law.
7. The World Bank and the IMF are governed by their member States. When representatives of member States determine the policies of the two IFIs, they are bound by their States' international obligations, including those arising from international human rights law. This includes an obligation on those States in a position to assist, to provide international assistance and co-operation. The obligation of international assistance and co-operation includes the duty to work actively towards an equitable financial investment and multilateral trading system that is conducive to the reduction and eradication of poverty and the full realisation of all human rights.
8. As members of the UN the member States of the two IFIs have legally committed themselves to uphold the purposes and principles of the UN Charter, including the promotion of respect for human rights. According to Article 103 of the UN Charter, the

obligations of States under the Charter, including obligations in the field of human rights, take primacy over other international obligations.

Linking Legal Obligations in the Field of Human Rights to Economic and Political Realities

9. Markets are to ensure economic effectiveness in processes of production, distribution and consumption of goods and services. From a macro-economic perspective they may contribute to generally improved living conditions. To ensure, however, that outcomes of economic processes also conform to standards of social justice and meet obligations in regard to the daily livelihoods of poor people, human rights standards must be an integral part of decision-making by actors in market-oriented environments.

10. While most governments have ratified human rights conventions, the status of human rights in many societies — in all its dimensions — remains precarious at best. The implementation of rights is often impeded by weak legal systems, particularly relating to the poor, the powerless, minorities and indigenous peoples as well as to the realisation of the right to a clean environment. The negative experience with capacity building and institutional development is a major problem for any discussion on the mainstreaming of human rights in development institutions.

11. Practice often shows that one part of government does not necessarily know what another part is doing, even if both parts are working in the same field. One segment of the government might even be resistant to what another governmental agency is doing. Often, governments do not ensure that all relevant departments are familiar with international human rights norms that bear upon policy-making processes. This is a problem in all States in the world, albeit in varying degrees.

12. When the UN was created, it was endowed, through its Charter, with a mandate to deal with problems of international co-operation, in particular economic and social co-operation. Today, much of the economic policy dialogue has shifted to the World Bank and the IMF (and to the WTO, which is not addressed in these Guiding Principles).

13. The World Bank and the IMF currently also address global concerns that are within the expertise of different UN organs and Specialised Agencies, inter alia, security, environment, social policy, gender, development, poverty reduction, debt relief, health and educational issues. They exert significant influence on these issues either directly, by setting actual policies, or indirectly, by prescribing economic policy directives.

14. In practice, there is a striking asymmetry of power and influences between the UN and both IFIs. The World Bank and the IMF have considerable resources available to fulfil their mandates and they dispose of powerful means to have their decisions enforced. The UN on the other hand has only a limited budget, apart maybe from the UN Security Council, which is insufficient to effectively perform the wide spectrum of functions it is expected to fulfil.

15. There is a troubling lack of dialogue and co-ordination between the UN and the two IFIs. The World Bank and the IMF, albeit UN Specialised Agencies, exhibit a large degree of independence from the UN. Based on their interpretation of the Relationship Agreements with the UN, the IFIs have contrived to distance themselves from many UN resolutions and recommendations that reflect the broad wishes of the international community.

16. Although the World Bank and the IMF increasingly adopt partnerships with other organisations, including those within the UN system, these partnerships often mean that the IFIs set the policy directions while the respective partner organisation is tasked with the implementation. Partnership in the design of policy directions is rare.

Evaluation and Redress of Adverse Human Rights Impacts

17. Rights and obligations demand accountability, while it is up to the duty-holders to determine which accountability mechanisms are most appropriate in particular cases. In any case, however, these mechanisms must be accessible, transparent and effective.

18. A human rights impact assessment can be done *ex ante*, i.e. in the stage of decision-making, or *ex post*, i.e. when projects have evolved or have come to an end.

19. Strategies to supervise the implementation of economic, social and cultural rights should not be limited to the monitoring of violations. In relation to economic, social and cultural rights, the poor's access to these rights is one of the core issues. In particular, firm links need to be established between legal/constitutional reform and social policy. This includes the incorporation of international economic, social and cultural rights in national law, accompanied by a change in legal, political and social systems, structures and institutions.

20. The monitoring and assessment of human rights violations can normally be done on a case by case basis. However, in the framework of assessing the human rights impact of World Bank projects and IMF programmes, a case by case approach might work for individual projects and country strategies, but not for the evaluation of broad and general policies that are problematic from a human rights point of view.

21. The effectiveness of the World Bank Inspection Panel as a human rights accountability mechanism is limited by its inability to invoke specifically human rights law, its lack of decision-making power, the absence of a role for the petitioners in the Inspection Panel procedure itself, and the limited human rights expertise of the Panel.

22. The IMF Independent Evaluation Office's mandate allows flexibility in possible evaluation topics and consultations with informed and interested parties outside. The key lacuna in the Office's terms of reference, however, is that affected or interested parties cannot challenge IMF programs if flawed. For that reason, there is still a need to establish a complaint office.

Guiding Principles

Human Rights Obligations for International Financial Institutions

23. While joint statements by the World Bank and the IMF increasingly recognise that macroeconomic and financial aspects cannot be considered separate from the structural, social and human aspects of development, their macro-economic policy should take into account its impact on human development objectives, including human rights.

24. The World Bank and the IMF should integrate human rights considerations into all aspects of their operations and internal functioning. Both financial institutions should ensure that prevention of human rights violations is given high priority in their processes, policies, financed projects and in the implementation of various programs and strategies. If violations do occur in the course of these operations, then measures for mitigating the impact thereof and mechanisms of accountability and redress should be put into place.

25. The IMF Articles of Agreement acknowledge the need to respect domestic social and political policies of members. Such policies include international commitments to human rights. Neither the IMF nor the World Bank should impede the Borrower from honouring such legal obligations, or agree to measures depriving individuals of their rights under domestic and international law.

26. In concluding agreements with their members, the IFIs shall respect the obligations of the members according to Article 103 of the UN Charter, including giving priority to respect for human rights.

27. When determining the policies, programmes and projects of the World Bank and the IMF, member States must comply with their obligations under international human rights law, including the duty to engage in international assistance and co-operation. Moreover, when member States decide upon policies, programmes and projects that impact upon a State, they must take into account and respect the relevant national and international human rights laws that apply to that State. Member States should not agree to measures that will impede their ability to comply with their national and international human rights obligations.

28. For reasons of operationalisation, general human rights obligations for the World Bank and the IMF should be specified in a practical and accessible instrument by which the two IFIs are to be guided in all their decisions and on the basis of which they can be held accountable.

29. The World Bank Articles of Agreement need to be interpreted in the light of the current definition of development, which includes respect for human rights.

30. The Bank's operational policies are an appropriate instrument for assisting staff in ensuring that Bank-financed projects do not result in human rights violations. The following clause should be included in the operational policies of the World Bank: 'The World Bank shall not finance projects that contravene applicable international human rights law.' A clause to the same effect should be included in loan agreements concluded between the Bank and member States. The loan agreements are international treaties, which are binding both on the international organisations and the State concerned, and are governed by international law. The Bank should ensure compliance with the human rights clause during implementation.

31. The following clause should be included in the policies of the IMF: 'The IMF shall not enter into financial agreements that contravene applicable international human rights law.' A clause to the same effect should be included in programme support agreements between the IMF and States. The IMF should ensure compliance with the human rights clause during implementation of its programmes.

Linking Legal Obligations in the Field of Human Rights to Political and Economic Realities

32. Concrete policies, programmes, projects and actions activate specific duties, including in particular with regard to people whose lives are affected by the decisions taken. In order to establish the nature and implications of such concrete duties, decision-making by the World Bank and the IMF should be open and transparent, so that the interests of all stakeholders be represented and acknowledged in the light of applicable international human rights standards.

33. The World Bank and the IMF are required to ensure that people who are affected by their projects and strategies as well as civil society organisations are given the opportunity to participate actively in taking the decisions that affect them. This participation should be facilitated and conducted in the light of applicable international human rights standards — including the principle of non-discrimination and the right to information, the right to be consulted, and the right to free and informed consent — and take into account marginalised groups and peoples, including indigenous peoples, with respect for their right to (internal) self-determination.

34. In adopting partnerships, the World Bank and the IMF need to pursue the equity of goals of other solid and financial partners and to take on board the goals and instruments of partner organisations, including those within the UN system, and to see how they relate to the Bank's and the IMF's policy orientations and decision-making processes. This would not only benefit all constituents of the World Bank and the IMF but also enrich the policy agenda of other actors. The World Bank and the IMF need to search systematically for common ground and co-operation so as to increase the impact of their projects and programmes on poverty reduction.

Evaluation and Redress of Human Rights Impacts

35. The World Bank and the IMF should ensure that all accountability mechanisms are easily accessible for affected individuals and groups, inter alia through supporting capacity building initiatives that would enable individuals and groups to engage more effectively with these institutions.

36. The World Bank and the IMF should support initiatives in which co-operation between human rights NGOs and development NGOs is strengthened in order to maximise their effective engagement with the IFIs and the communities affected by World Bank- and

IMF-funded activities. It enables both IFIs to ensure the development of policies that are consistent with the rights and needs of these communities.

37. Given the wealth of information and data held by the World Bank and the IMF on issues closely bearing upon the implementation of human rights within States, both IFIs are urged to make this material available, on a regular basis, to relevant bodies within the UN human rights system, such as the UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights. The IFIs should also make their staff available to discuss such material with the relevant UN human rights organs.

38. The World Bank and the IMF should evaluate the human rights impact of their projects and policies, *ex ante* as well as *ex post*, through the collection of disaggregated data according to, *inter alia*, gender, race, religion, ethnicity, age and poverty level.

39. The insertion of a human rights clause in the World Bank operational policies will enable the World Bank Inspection Panel to include international human rights law in its review of the standards against which Bank actions are tested.

40. As a complement to the Inspection Panel procedure, the Bank should agree to engage in international arbitration for settling disputes with private parties. Affected parties might claim that the Bank with its operational policies has adversely affected their human rights.

41. Human rights considerations should be integrated in the IMF's Independent Evaluation Office's terms of reference, mandate and functioning. The Office, as well as the World Bank Inspection Panel, should build up human rights capacity and resources, including staff training.

42. The IMF should review its accountability mechanisms, in order to provide for settlement of complaints, brought by affected individuals and communities, challenging IMF programs and policies.

Annex IV

Global Unions “IFI Actions must contribute to building a fair and sustainable global economy” Statement by Global Unions to the 2017 Spring meetings of the IMF and World Bank

Washington, 21-23 April 2017

Introduction

1. A slight uptick in global growth prospects announced in the international financial institutions’ latest economic forecasts does not signal an improvement in the situation of working people. Global Unions¹ cite data showing wage stagnation and weak employment growth in much of the world, and urge the IFIs to focus on the creation of quality jobs, achieving the transition to a low-carbon future and reducing inequality. The trade union movement is concerned by the growth of right-wing nationalism in many countries, due in part to a lack of confidence in the global economic system. The IFIs should join those calling for fairer rules in international trade and investment agreements, not push for liberalization that further strengthens investors’ rights at the expense of everyone else.

2. Global Unions’ statement puts forward detailed recommendations for IFI action to make progress on gender equality and a just transition to a sustainable economy. The statement also recommends specific measures that the IMF and World Bank should take in order to contribute to reductions in income and wealth inequality. While welcoming the World Bank’s first-time adoption in 2016 of a labour standards lending requirement, Global Unions urge the Bank to fulfil commitments to cooperate with trade unions and the ILO for its implementation. Joint work with other development banks that have several years’ experience in applying labour safeguards is also suggested.

IFI forecasts do not announce improvements for working people

3. In updates to their global economic growth forecasts published at the beginning of the year, both the IMF and World Bank predict slightly higher growth for 2017 and 2018 due in large part to the impact on exporters of firmer prices for oil and some other commodities.

4. The IMF also factored in expectations of fiscal stimulus applied by the US, but both IFIs emphasized that the high degree of current policy uncertainty has increased “downside risks”. Signs of tighter credit conditions and reduced investment in emerging and developing economies, along with political instability and uncertainty in several countries, could further undermine the positive trends suggested in the latest IFI forecasts.

5. It should be noted that the IFIs’ growth predictions have been widely off the mark in recent years because of the failure to correctly assess the impacts of austerity policies, continued high unemployment and under-employment, and stagnant wages. At the beginning of 2016, the Fund and the Bank also predicted a growth uptick for that year. Instead, 2016 registered the slowest rate of global economic growth since the Great Recession year 2009.

6. Even if the slightly higher growth for 2017 predicted by the IFIs materializes, it will not significantly improve the situation of working people. Recent reports published by the International Labour Organization identify a steady deceleration of wage growth since 2012 in developing and emerging countries, and forecast a modest increase in the global

¹ The Global Unions group is made up of the International Trade Union Confederation (ITUC), which has 181 million members in 163 countries; the Global Union Federations (GUFs), which represent their respective sectors at the international trade union level (BWI, EI, IAEA, IFJ, IndustriALL, ITF, IUF, PSI and UNI); and the Trade Union Advisory Committee (TUAC) to the OECD.

unemployment rate in 2017 due to a deterioration in emerging economies (Global Wage Report 2016/17; World Employment and Social Outlook — Trends 2017). The ILO further estimates that there will be only slight improvements for those at the bottom of the income scale in 2017. Close to 43 per cent of workers worldwide will remain in a situation of vulnerable employment and almost 29 per cent in “working poverty”. The fair and effective integration of migrants and refugees into labour markets is also a key concern, as these populations are often vulnerable to unemployment, low quality jobs and social exclusion.

7. The IFIs currently predict that the economies of emerging and developing countries will grow more than twice as fast as developed countries, which as a whole have grown at an average annual rate of only 1.6 per cent since 2010. Indications of increased joblessness and slowing wages in emerging economies identified by the ILO will undermine the IFIs’ predictions of improved growth prospects for the entire global economy in 2017 and 2018.

8. Some IFI forecasts note that political developments over the past year will further complicate attainment of a sustainable growth path for the global economy. The rise of right-wing nationalism in several countries is of great concern to trade unions around the world, but the response of policymakers should not be to ignore the growing lack of confidence in the global economic system. For years, some international institutions including the IFIs have shrugged off the adjustment costs from trade liberalization and the losses suffered by a significant number of working people from trade and investment agreements. Further liberalization without fairer rules for all is not the way forward. As a recent Trade Union Statement to G20 Finance Ministers² noted, policymakers must correctly identify the direction of causality between trade and growth when they formulate policy responses:

“The recent trend of trade slowing down is mainly caused by weak domestic demand (prompted by austerity, internal devaluation, debt deleveraging), not by a surge in protectionism. Ignoring this causality by trying to push for more trade runs the risk of falling into the ‘competitiveness’ trap where economies depress wages in order to try to export themselves out of the crisis, which ends up deepening the global lack of demand, further slowing down trade dynamics.”

9. The IMF and World Bank should endorse a rebalancing of investors’ rights and obligations in trade and investment agreements by supporting the inclusion of enforceable labour provisions based on ILO standards, as well as the repeal of investor-state dispute settlement mechanisms that undermine governments’ right to regulate. To respond to the global lack of aggregate demand, growing inequality and the challenge of climate change, Global Unions urge the IFIs to support an extensive programme of public investment in energy efficient infrastructure and quality public services, and coordinated wage increases.

Promote gender equality through decent work and public investment in social infrastructure

10. Gender equality and female labour force participation efforts must deliver lasting economic empowerment for women. Working women around the world are often concentrated in precarious, low-wage jobs in the service sector, domestic work and the bottom end of global value chains, and women are more likely than men to have informal jobs. Meaningful progress on decent work and transition from the informal to formal economy will be a particular boon for women and drive inclusive development. The global economy currently functions through the underpaid and unpaid work of women. Increasing female labour force participation in isolation from a decent work agenda will fail to adequately address gender equality.

11. Progress on gender equality is undermined by policy advice and conditionality involving austerity for social programmes, public sector retrenchments, labour market deregulation, cutbacks in public services and dismantling of collective bargaining systems. In Greece, labour market reforms and austerity applied at the behest of the IMF and EU

² TUAC, March 2017 (http://www.tuac.org/en/public/e-docs/00/00/13/2C/document_doc.phtml).

creditors disproportionately affected women through job losses in the majority-female public sector, increased precarious work and a spike in gender-based firings. Women suffer most when social programmes are cut and care reverts to unpaid labour. Global Unions commend the IMF for supporting increased female labour force participation, for example in the 2016 Egypt programme, but caution that the failed model of austerity now being applied in the Middle East and North Africa will harm women and risks outweighing progress in participation.

12. Global Unions urge the IFIs to support public investment in social infrastructure, including health, education and care systems. Investing in the care economy in particular, would help to create jobs, raise productivity, reduce the burden of unpaid labour and catalyse economic growth.³ Responsible public investment is needed in this sector along with improved job quality for care workers in order to improve the attractiveness of jobs in the sector, address shortages in the supply of care services and ensure the accessibility and quality of these services. Expansion of social infrastructure will create new physical infrastructure projects and procurement that offer further economic benefits. Global Unions support investments in both physical and social infrastructure, and call on the IFIs to promote them in tandem.

13. Gender budgeting with the participation of social partners will also help achieve gender equality. In Iceland, where 86 per cent of the workforce is unionized, tripartite dialogue led to adoption of the Equal Pay Standard, a trailblazing initiative and global example. The core labour standards of collective bargaining and freedom of association give women effective tools to create safe workplaces free from violence, harassment, discrimination and health and safety risks. The full realization of these rights is central to gender equality.

Financing a just transition to a sustainable global economy

14. A zero-carbon, zero-poverty future is possible through a coherent response to the social, economic and climate challenges facing our world. The influence and financial resources of the IFIs are necessary to reach this future through a just and equitable transition. The conversion to a sustainable economy can be a net creator of jobs, but the substantial economic changes involved could leave workers behind and create further inequality. The danger of unemployment, forced migration and rising energy costs loom over working people.

15. Sustainable infrastructure built in the coming years can form the backbone of a sustainable global economy involving better transport, agriculture, industry and more. Public investment in essential services — such as housing, electricity, sanitation and water — is also essential in order to enable individuals to fully participate in society as well as the labour market. Major climate change mitigation projects are also necessary. Global Unions urge the World Bank to take a leadership role in ensuring that global infrastructure is sustainably built, energy-efficient and creates quality jobs. The IMF and World Bank can assist countries in policy and fiscal planning for a just transition and the achievement of the Nationally Defined Commitments under the UN Framework Convention on Climate Change. Additionally, the IFIs can follow up on their research on carbon taxes as well as discussions held with trade unions and other parties and move toward implementation. Equitable carbon taxes can fund a just transition and investments in infrastructure.

16. The shocks of climate change, including rising sea levels and temperature changes, will increasingly displace people from their jobs and homes. This problem will particularly affect lower-income people in developing countries. Adequate, universal social protection is needed to help working people survive and adjust. Whenever possible, plans should be made to directly help fossil fuel workers transition to new jobs. This is especially important for communities with low levels of economic diversification that rely on a single facility or sector, where retooling facilities to sustainable activities is one way to create a direct path to jobs. Social dialogue is crucial to planning these changes at the local, national and

³ ITUC, *Investing in the Care Economy*, January 2017 and March 2016 (<https://www.ituc-csi.org/investing-in-the-care-economy>).

international level. Global Unions ask the IFIs to support dialogue and the negotiation of binding agreements for sustainable economic transformation.

Reduction of inequality: Actions should follow words

17. The IFIs' increased attention to the negative impacts of income and wealth inequality and its causes is a welcome development. The World Bank has emphasized that measures to make income distribution more equal are a necessary condition for attainment of Sustainable Development Goal 1.1 on eradicating extreme poverty, as well as SDG 10.1 on boosting the bottom 40 per cent (Poverty and Shared Prosperity, October 2016). The IMF has published several research papers showing that countries with lower inequality have higher and more durable growth; that fiscal policies have become less redistributive in most countries; and that weaker labour market regulations and institutions, reflected in declining trade union density and collective bargaining coverage, are the main drivers of increased inequality in many countries.

18. However, action in lending programmes or country-level policy advice has been slow to catch up to the IFIs' discourse and research on the need to reduce inequality. Many IMF programmes or policy recommendations continue to support measures that weaken minimum wages, employment protection regulations or collective bargaining institutions. For example, the IMF has encouraged many countries to substantially weaken or dismantle national or sector-level collective bargaining, despite the role that coordinated collective bargaining systems have played in achieving more equal income distribution. In February 2017, the UN's Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations submitted a report to the Human Rights Council, which documented numerous cases of the IMF promoting austerity-related labour market reforms that erode workers' rights.⁴ The report found little evidence that the deregulatory measures, put forward on the pretext of preventing or resolving debt crisis, contributed to economic recovery; but they did contribute to increased inequality.

19. The Fund's advice or loan conditions in the area of social policy have also had potentially troubling impacts on inequality. Some IMF programmes include a "social spending floor" as a Quantitative Indicative Target, but these are purely symbolic since a failure to meet minimum spending targets has no effect on loan disbursements. The main object of IMF involvement in social programme reforms is to control their fiscal cost, not to improve their adequacy or coverage. In some countries, for example in Egypt, the Fund and the Bank have supported the extreme targeting of social benefits over universal approaches: for example by replacing universal consumer subsidies with severely means-tested benefits. The "proxy means test" mechanism often used has been shown to typically exclude 50 per cent or more of those that should be eligible by virtue of income level, according to research published by the ILO.⁵ Social protection reform measures promoted by the IFIs that leave a majority of lowest-income people without any assistance are incompatible with inequality reduction and shared prosperity goals.

20. To its credit, the World Bank has in recent years expressed support for universal healthcare coverage and universal social protection. In 2016, it launched a joint programme with the ILO for increasing the number of countries with universal protection. The Bank has endorsed these initiatives in conformity with its support for the SDGs, specifically targets 1.3 on social protection for all and 3.8 on universal health coverage. The Bank should ensure that its country programmes deliver on the promise of protection for all by helping establish comprehensive systems based, for example, on the social protection floor concept developed at the ILO. The IMF should also support this approach, following up on country-level research work it has already been involved in for identifying fiscal space for social protection floors.

21. Additionally, the World Bank has supported the SDG targets linked to Goal 4 on ensuring inclusive and quality education for all, which is another key instrument for achieving more equal distribution of income as well as contributing to countries' growth of

⁴ United Nations Human Rights Council, A/HRC/34/57, 27 December 2016 (http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/34/57).

⁵ Kidd, Gelders and Bailey-Athias, *Exclusion by design: An assessment of the effectiveness of the proxy means test poverty targeting mechanism*, (<http://www.developmentpathways.co.uk/resources/wp-content/uploads/2017/03/Exclusion-by-design-An-assessment-of-the-effectiveness-of-the-proxy-means-test-poverty-targeting-mechanism-.pdf>).

productivity and access to prosperity. The Bank's 2018 World Development Report, on the theme of "Education for Development", provides an opportunity for the institution to describe in detail the strategies it needs to develop to support education targets, starting with SDG target 4.1: "By 2030, ensure that all girls and boys complete free, equitable and quality primary and secondary education leading to relevant and effective learning outcomes". The Bank should make certain that all the schooling initiatives it supports are consistent with and supportive of the commitment to free, equitable and quality education.

Cooperation for implementing World Bank's new labour safeguard

22. If the World Bank's announced plans are respected, in 2018 it will join several other multilateral development banks (MDBs) that, over the past several years, have implemented comprehensive labour standards lending requirements or safeguards. "Environmental and Social Standard 2: Labour and Working Conditions" (ESS 2) is part of the Bank's new Environmental and Social Framework, adopted in August 2016. ESS 2 provides for basic occupational health and safety requirements, obligations to provide information to workers and a requirement to respect certain fundamental workers' rights.

23. The World Bank's introduction of a labour safeguard is an important development, but the effectiveness may be impaired by the fact that in some aspects its version is weaker than those of the other MDBs. Principal among the weaknesses is the absence of any reference to the core labour standards (CLS) conventions of the ILO, which prohibit discrimination, child labour and forced labour, and require respect for freedom of association and the right to collective bargaining. Whereas ESS 2 stipulates that the first three practices will not be tolerated in Bank-funded projects whether or not they are prohibited in the client country's law, it requires respect of freedom of association only "in a manner consistent with national law". This proviso is at odds with the requirements of the other MDBs and also contrary to the universal nature of the CLS as established by the ILO since 1998.

24. In order to avoid that weaknesses or ambiguities in ESS 2 lead to tolerance of unacceptable labour practices or denial of workers' rights in Bank-financed activities, it will be imperative that the Bank cooperates fully with parties knowledgeable about the labour conditions in its projects and programmes, notably the ILO and trade unions. The Bank should move forward with cooperation as it develops staff directives, training material, monitoring mechanisms and consultation procedures for implementing ESS 2. The Bank should also examine possibilities of working jointly with other MDBs that have had years of prior experience in implementing labour safeguards. Joint work could take place, for example, in training of staff and project managers on labour standards requirements, and in establishing effective monitoring and information-gathering procedures to identify risks of safeguards violation.

Global Unions' recommendations

Measures to support economic recovery

25. The IMF and World Bank should

- Support and help implement a global recovery strategy aimed at boosting aggregate demand and consisting of a policy mix of public investment stimulus and coordinated wage increases to reverse the falling labour share in national income.
- Contribute, as part of this strategy, to public investments in education, the care economy, water and sanitation and other quality public services, including actions to support the integration of migrants and refugees.
- Support public investments in energy-efficient infrastructure and climate change mitigation projects to protect against climate change damages, improve long-term productive potential, and support the transition to a low-carbon economy including through the adoption of carbon taxes.
- Support the inclusion in trade and investment agreements of enforceable labour provisions based on ILO standards and the repeal of investor-state dispute settlement mechanisms that undermine governments' right to regulate.

Measures for creating decent work and reducing inequality

26. The IMF and World Bank should

- End the promotion of labour market deregulation, including through its funding conditionality, and instead help to reverse the rise in income inequality by supporting social dialogue, strengthened collective bargaining and robust minimum wages as part of a coherent set of labour market and social policies for more inclusive growth. This work should entail enhanced cooperation with international organizations with expertise in labour market and social policy, such as the ILO and World Health Organization.
- Support gender equality and women's economic empowerment through wage increases, formalization and respect of workers' rights in majority-female sectors, along with public investments, notably in the care economy, to create quality jobs and reduce the burden of unpaid labour.
- Help countries restore or establish fiscal policies that reduce inequality through more progressive tax regimes including through greater tax revenues from higher incomes, and increased coverage of social protection programmes.
- Develop actions to contribute to attainment of the Sustainable Development Goals, which include targets on full and productive employment, protection of workers' rights, reduction of inequality, universal health coverage, universal primary and secondary education, and national social protection systems for all including floors.

27. The World Bank should

- Ensure that its projects and programmes respect fundamental workers' rights and provide safe working conditions and adequate wages, and work jointly with trade unions and the ILO in the implementation of "Environmental and Social Standard 2: Labour and Working Conditions" to ensure that Bank-financed activities comply fully with recognized international labour standards.
- Examine possibilities of joint work with other development banks that have adopted labour safeguards on their implementation, for example in training activities and developing effective monitoring procedures.

Measures for effective financial regulation and taxation

28. The IMF should

- Support the extension and completion of steps taken since 2008 to correct under-regulation of the financial sector, such as shadow banking systems, too-big-to-fail financial groups and under-taxation of the financial industry, and oppose efforts to roll back the measures already adopted.
- Support the creation of a multilateral framework for negotiating binding international debt restructuring agreements when countries face unsustainable sovereign debt.
- Promote stronger actions to counter the erosion of tax bases and achieve reform of taxation systems in order to move towards broader-based and more progressive taxes, and to shift taxation from employment to environmentally damaging and non-productive activities.
- Support stronger measures to ensure that fiscal revenue is not lost through tax havens by requiring automatic exchange of information and action to stop base erosion and profit shifting by multinational enterprises.
- Support the introduction of financial transactions taxes to discourage speculative behaviour and create new sources of finance, including by offering assistance for the coordinated implementation of the comprehensive FTT initiative supported by several Eurozone countries.

Annex V

Statement by the Intergovernmental Group of 24 at the 2017 Spring meeting of the World Bank and the International Monetary Fund (excerpts)

1. We held our ninety-seventh meeting in Washington D.C. on April 20, 2017 with Abraham Tekeste, Minister of Finance and Economic Cooperation of Ethiopia in the Chair, Ravi Karunanayake, Minister of Finance of Sri Lanka as First Vice-Chair; and Julio Velarde, Governor of the Central Bank of Peru as Second Vice-Chair.

Financing for Development

8. Strong fiscal frameworks are essential to mobilize domestic resources to effectively support development efforts. We are encouraged by the progress made in improving tax revenue-to-GDP ratios and enhancing spending efficiency in EMDCs. Progressive and growth-enhancing tax policies and expenditure measures also play an important role in improving income equality and broadening opportunity. We underscore the important role of IFIs and donors in supporting capacity building for revenue mobilization and encourage more peer learning and capacity building among EMDCs through collaborative platforms. We welcome the work of the Platform for Collaboration on Tax and look forward to its engagement with tax officials in EMDCs.

9. We welcome ongoing initiatives on international tax cooperation such as the Automatic Exchange of Information (AEOI) initiative and the Base Erosion and Profit Shifting (BEPS), and call for a framework that ensures effective participation of EMDCs. We support the development of a digital global platform with least compliance cost for implementation of AEOI. We appreciate the work of the UN Tax Committee and encourage multilateral support to upgrade the Committee to an intergovernmental body to enhance the voice of EMDCs on international tax policy matters. We also call for more attention to developing fair tax rules to guide the taxation of multinational corporations and for international cooperation to prevent harmful international tax competition, negative spillovers from shifts in tax policies in major countries, and illicit financial flows ...

Reforming the Bretton Woods Institutions

15. We support a quota-based, adequately-resourced IMF that is less dependent on borrowed resources. We call for the full implementation of the 2010 Governance Reforms on Board Representation. We call for the completion of the 15th General Review of Quotas, including a new quota formula, by the Spring Meetings of 2019 and no later than the Annual Meetings of 2019. We call for a revised quota formula that further shifts quota shares from AEs to dynamic EMDCs, reflecting their growing weight in the global economy, while protecting the quota share of the poorest countries, and puts greater weight to GDP PPP within the GDP blend. The realignment of quota shares must not come at the expense of other EMDCs. We reiterate our longstanding call for a third Chair for Sub-Saharan Africa, provided that it does not come at the expense of other EMDCs' Chairs.

16. We look forward to a World Bank's Shareholding Review that upholds the Istanbul Principles to achieve equitable voting power between developed and developing and transition countries (DTCs), and produces an outcome that is broadly acceptable to the membership, while protecting the smallest poor countries. We call for the timely implementation of the Lima Roadmap. As the review moves toward the conclusion of the new shareholding package, we call for exploring options to ensure a meaningful realignment with a balanced shareholding outcome, including allocations in line with the agreed formula, special allocations, forbearance, and limits on dilution of individual DTCs.

17. We reiterate our support for a stronger WBG to provide continued assistance to developing countries of all income levels, as laid out in its Forward Look. In the meantime, we are concerned with the IBRD's and IFC's strained financial capacity and the consequent

expected decrease in annual lending over the coming years. This will adversely affect the WBG's ability to engage its member countries and to catalyze private financing, which are essential to meet the ambition of its Forward Look. To strengthen the financial capacity of the IBRD and IFC and build on their ability to leverage their shareholders' capital, we call for exploring all options, including capital increases, further balance sheet optimization, and review of financial transfers from IBRD and IFC to IDA. Furthermore, we recognize the importance of having a balanced portfolio, which contributes to the financial sustainability of IBRD. We welcome the shift in the WBG's development financing approach towards greater strategic use of official resources to further catalyze public and private investments and mobilize private capital.

18. We call for strengthening the efforts of the IMF and the WBG towards greater representation of under-represented regions and countries in recruitment and career progression, including at managerial levels. We reiterate the importance of staff diversity and gender balance at all levels, including diversity of educational institutions.

Annex VI

Declaration of the Coalition on Human Rights and Development, Petition of 14 July 2016

1. (Washington, July 14, 2016) — Development banks should respect human rights in their investments around the world and ensure their activities are not putting human rights defenders at risk, the Coalition for Human Rights in Development said today in a joint petition signed by over 150 developments, human rights, and environment groups.

2. Major development banks have long touted the importance of public participation for effective development, the organizations said. But a growing number of governments have been shrinking the space for safe and effective participation in development processes through criminalizing activities by land, environment, and human rights activists and adopting restrictions on nongovernmental groups.

“I hope that civil society will have the opportunity to contribute towards sustainable development,” said Abhijeet, an Indigenous community member in Nepal who does not want his identity disclosed for security concerns. “Unfortunately, the fundamental human rights of many peoples are being systemically violated as a result of development projects. And when we help communities defend their rights we are met with threats and violent attacks.”

3. The petition is directed to international financial institutions (IFIs), including the World Bank, African, Asian, European, and Inter-American Development Bank, as well as the newest institutions, the Asian Infrastructure Investment Bank, and BRICS New Development Bank.

4. In March 2016, Berta Cáceres, a renowned indigenous land rights and environmental defender in Honduras, was killed in the middle of the night as she slept in her bed. Two of those facing charges for Cáceres’ murder were employees of a company involved in the construction of the Agua Zarca dam, a project that Cáceres and her organization, Civic Council of Popular and Indigenous Organizations of Honduras (COPINH), have long opposed and campaigned against. The murder sparked a high-profile movement to demand accountability of the Dutch, Finnish, and Central American banks financing Agua Zarca for failure to ensure their investments weren’t fuelling human rights abuses.

5. But as recent reports have documented, the Cáceres case is not unique.

“In Uzbekistan, the World Bank is pouring money into projects that benefit the government’s abusive cotton sector, marred primarily by systemic forced labor,” said Dmitry Tikhonov, an Uzbek human rights defender who is in exile following government reprisals. “The World Bank has not taken any meaningful measures to ensure that independent human rights defenders like me can monitor for abuses linked to the projects they fund. Nor have Bank staff spoken out against the government’s attacks on my colleagues and I.”

6. Human Rights Watch has recently documented numerous abuses against individuals and communities impacted by projects financed by the World Bank and its arm for corporate loans, the International Finance Corporation.

“Those who try to engage in development processes have suffered threats, harassment, physical assault, or worse,” said Jessica Evans, senior international financial institutions advocate at Human Rights Watch. “Development banks have a responsibility to ensure that their investments don’t interfere with human rights, and that people can participate in or express their opinions about development projects without fearing for their safety.”

7. The joint petition — International Financial Institutions’ responsibility to ensure Meaningful and Effective Participation in their Investments — details ways in which the institutions should

“ensure that the activities they finance respect human rights and that there are spaces for people to participate in the development of IFI projects and hold IFIs to account without risking their security.” The organizations call on the financial institutions “to actively support the realization of rights to freedom of expression, assembly, and association, and related human rights, including economic, social and cultural rights in all their activities.”

“Development banks and their member states can’t hope to achieve sustainable development or eliminate poverty if their investments are contributing to human rights violations or if those who are meant to benefit from development find themselves subjected to abuse,” said Adam Shapiro, Head of Communications and Visibility for Front Line Defenders. “The banks should take responsibility for the outcomes of their investments and take meaningful action to safeguard human rights defenders on the ground.”

Annex VII

Summary of CAO Cases

1. The CAO investigation of IFC Investment in Eco Oro Minerals Corp. Ltd., a Canadian mining company conducting open-pit mining in Colombia. Concerning the lack of consultation and disclosure the CAO concluded:

“IFC identified significant gaps in the company’s stakeholder engagement strategy as the project proceeded. This became evident in late 2009, following the submission of the open-pit mine EIA to the government that was rejected due to non-conformance with national requirements. IFC recognized that the project faced considerable opposition from the citizens of Bucaramanga. At this point IFC recommended that the company improve its stakeholder engagement strategy so as to strengthen community support. CAO notes that the limited scope applied to the project at appraisal and categorization of the investment for IFC’s purposes did not reflect affected community members’ understanding of risks.”

2. With regard to community health, safety and security, CAO determined that:

“there was not sufficient information to establish whether IFC assured itself of the company’s compliance with PS4 requirements.”

3. With regard to conservation and sustainable natural resource management, CAO concluded:

“IFC supervision documentation does not show substantive progress on the completion of necessary studies. IFC has not pursued a remedy, but has made subsequent investments in the company.”

4. The CAO investigation in Corporación Dinant S.A. de C.V., Honduras, published in December 2013 made findings that should have motivated IFC to fundamentally review its practices:

“IFC was or should have been aware of a series of public allegations and negative perceptions in relation to its client that went significantly beyond those that were considered in the course of its integrity due diligence process... The detailed six-part integrity due diligence process should have been adhered to. IFC’s failure to do this was out of compliance with the relevant procedure. ...IFC’s failure to disclose the Dinant E&S Assessment was not compliant with its Policy on Disclosure of Information (para 13). IFC remains non-compliant on this point. IFC supported a breach of Performance Standard 1 (paras 20 & 26) by (a) accepting the client’s disclosure of a modified translation of the ESRS in the place of the E&S Assessment, and (b) failing to assure itself that the client’s ESAP was disclosed to affected communities in an accessible form. IFC failed to ensure that the Dinant E&S Assessment met the consultation requirements set out in PS1 (para.21) ... IFC failed to adequately assess its client’s performance against the full range of ESAP CODs that had fallen due prior to making its November 2009 disbursement to Dinant ... IFC failed to “develop and retain the information needed to assess the status of [its client’s] compliance with the Performance Standards during supervision ...

5. In the light of the above, IFC decided to continue financing Dinant indirectly, through loans to Honduran Banks. The CAO Investigation of IFC Environmental and Social performance in relation to Investments in Banco Financiera Comercial Hondureña concerned the circumvention of WB rules concerning upper limits for loans to projects by providing the loans to banks that would in turn loan to the project — no strings attached. The IFC had already lent \$15 million to an agribusiness company in Honduras, which was under investigation in connection to allegations of violence against farmers on and around Dinant palm oil plantations. The CAO found that:

“IFC took insufficient measures to identify activities where Ficohsa was exposed to environment and social risk through its existing portfolio. This is of particular concern given background E&S risk that emerges from the regulatory and governance context in which Ficohsa was operating.”

6. CAO further noted that IFC had failed to conduct an adequate review of Ficohsa’s social and environmental management system, or its capacity to implement IFC’s environmental and social requirements.

“As a result, IFC acquired an equity stake in a commercial bank with significant exposure to high risk sectors and clients, but which lacked capacity to implement IFC’s environmental and social requirements ...This included additional exposure to Dinant, a company which IFC knew to be affected by a violent land conflict.”

7. In relation to the decision to disburse, CAO found that IFC’s review of the applicable conditions of disbursement did not comply with the requirement that E&S staff clear any E&S conditions following a review of evidence of compliance:

“CAO finds that IFC cleared disbursement against its investment agreements, without assuring itself that Ficohsa had submitted the environmental and social information that was required.”

8. In relation to project supervision CAO found that:

“IFC had not assured itself in an adequate or timely manner that Ficohsa was operating as envisaged at the time of appraisal or that Ficohsa was applying the Performance Standards to its sub-projects”.

9. In relation to Dinant, CAO found that:

“highly relevant information on the conflict and related D&S risks surrounding Dinant, that was held by members of IFC’s Dinant investment team, was not shared with key members of its Ficohsa team, even though there were staff working across both teams ... By waiving a key financial covenant and then taking an equity position in Ficohsa, however, IFC: (a) increased its exposure, and (b) facilitated a significant ongoing flow of capital to Dinant, outside the framework of its environmental and social standards; and thus at a time when IFC management was aware of serious unmitigated environmental and social risks regarding its agribusiness client.”

10. This remarkable investigation also sought to explain the underlying causes of the numerous instances of non-compliance. CAO observed:

“a primacy of financial considerations in IFC’s decision making”. CAO also noted “a siloing of information with the result that relevant information was not shared among key members of IFC’s Ficohsa team.”

Annex VIII

Inspection Panel Form — Sample form

*(More information about the Inspection Panel Form is available at:
http://ewebapps.worldbank.org/apps/ip/Documents/Guidelines_How%20to%20File_for_web.pdf)*

To: Executive Secretary, the Inspection Panel
 1818 H Street NW, MSN 10-1007, Washington,
 DC 20433, USA Email: ipanel@worldbank.org
 or the appropriate World Bank Country/Regional Office

- We [insert names] live and/or represent others who live in the area known as [insert name of area].
- Our addresses are attached.
- We have suffered, or are likely to suffer, harm as a result of the World Bank's failures or omissions in the [insert name and/or brief description of the project or program] located in [insert location/country].
- [Describe the damage or harm you are suffering or are likely to suffer from the project or program.]
- [List (if known) the World Bank's operational policies you believe have not been observed.]
- We have complained to World Bank staff on the following occasions [list dates] by [explain how the complaint was made]. No response was received, [or] we believe that the response received is not satisfactory as it does not answer or solve our problems for the following reasons:
- We request the Inspection Panel recommend to the World Bank's Executive Directors that an investigation of these matters be carried out.

Signatures:

Date:

Contact address, telephone number, fax number, and e-mail address:

List of attachments

We [do/do not] authorize you to disclose our identities

Bibliography

Action for Solidarity Environment Equality and Diversity (ASEED), World Bank Conditionality — Poor Deal for Poor Countries, Amsterdam, 2008.

Yilmaz Akyüz, Crisis Mismanagement in the United States and Europe: Impact on Developing Countries, South Centre, Geneva, 2014.

Aviva, A Roadmap for Sustainable Capital Markets: How can the UN Sustainable Development Goals harness the global capital markets? London, 2015.

Radhika Balakrishnan, James Heintz and Diane Elson, Rethinking Economic Policy for Social Justice, Routledge, London, 2016.

Graham Bird and Dane Rowlands, The International Monetary Fund: Distinguishing Reality from Rhetoric, Edward Elgar, Cheltenham, 2016.

Daniel Bradlaw, "The World Bank, the IMF and Human Rights", Transnational Law and Contemporary Problems 6: 47-90, 1996.

Bretton Woods Project,

(a) Behind the fumes: the dirty truth behind the World Bank's commitments on climate change, 2017, <http://www.brettonwoodsproject.org/2017/01/behind-noxious-fumes-dirty-truth-behind-banks-commitments-climate-change/>;

(b) One man, one vote, one option: World Bank set to coronate Kim for second term, 2016, <http://www.brettonwoodsproject.org/2016/09/one-man-one-vote-one-option-world-bank-set-coronate-kim-second-term/>;

(c) The Bank and the IMF in 2016: year in review, 2017, <http://www.brettonwoodsproject.org/2017/02/bank-imf-2016-year-review/>;

(d) The rise and fall of World Bank funded megaprojects, 2017, <http://www.brettonwoodsproject.org/2017/01/rise-fall-world-bank-funded-megaprojects/>;

(e) The World Bank's failed accountability experiment: Why the Inspection Panel's 'Pilot' should dead end, 2016, <http://www.brettonwoodsproject.org/2016/08/world-banks-failed-accountability-experiment-inspection-panels-pilot-dead-end/>.

Compliance Advisor Ombudsman (CAO),

(a) A Journey Toward Solutions: A Story of Community-Company Dispute Resolution in Uganda, Washington, DC, 2015;

(b) Building Hope and Health through Dialogue: A Story of Company-Community Dispute Resolution in Nicaragua, Washington, DC, 2016;

(c) Solutions, Accountability, Learning: Annual Report 2016, Washington, DC.

Corporate Europe Observatory, Profiting from Crisis, Brussels, 2014.

Robert T. Coulter, Leonardo A. Crippa and Emily Wann, "Principles of International Law for Multilateral Development Banks: The Obligation to Respect Human Rights," in Free, Prior and Informed Consent: Pathways for a New Millennium, American Indian Law Program and Getches-Wilkinson Center for Natural Resources, Energy & the Environment, University of Colorado Law School, Boulder, 2013.

Mac Darrow, Between Light and Shadow: The World Bank, the International Monetary Fund and International Human Rights, Oxford, 2003.

Peter Dolack, It's Not Over: Learning from the Socialist Experiment, Zero Books, Portland, Oregon, 2016.

Marwan Elkhoury, Credit Agencies and their Potential Impact on Developing Countries, UNCTAD Discussion Paper No. 166, 2008.

Marco Fasciglione, "The Protection of Economic, Social and Cultural Rights of Persons Belonging to Marginalized and Vulnerable Groups in Times of Financial Crisis: How to Reconcile the Irreconcilable?" *European Yearbook of Minority Issues* 11: 5-58, 2012.

Maria Lucia Fattorelli, *Citizen Public Audit*, CETIM, Geneva 2014.

David Freestone, *The World Bank and Sustainable Development*, Martinus Nijhoff, Leiden 2013.

Sanae Fujita, "The challenges of mainstreaming human rights in the World Bank", *The International Journal of Human Rights*, March 5(3): 374-396, 2011.

Willem van Genugten, *The World Bank Group, the IMF and Human Rights. A Contextualised Way Forward*, Intersentia, Cambridge, 2015.

Willem van Genugten, Paul Hunt and Susan Matthews (eds.), *The World Bank, IMF and Human Rights: A Contextualised Way Forward*, Intersentia, Nijmegen, 2003.

Susan George, *Shadow Sovereigns: How Global Corporations are Seizing Power*, Transnational Institute, Amsterdam, 2015.

Paul Gertler et al., *Impact Evaluation in Practice*, Inter-American Development Bank and World Bank, Washington, DC, 2016.

François Gianviti, "Economic, Social and Cultural Rights and the International Monetary Fund", in IMF, *Current Developments in Economic and Financial Law*, Oxford University Press, 2005.

Khalil Hamdani and Lorraine Ruffing, *United Nations Centre on Transnational Corporations: Corporate Conduct and the Public Interest*, Routledge, London 2015.

Günther Handl, *Multilateral Development Banking: Environmental Principles and Concepts Reflecting General International Law and Public Policy*, Kluwer, 2001.

John F. Helliwell, Haifang Huang, Shawn Grover and Shun Wang, *Good Governance and National Well-Being: What Are the Linkages?* OECD Working Paper on Public Governance No. 25, Paris, 2014.

John F. Helliwell, Haifang Huang and ShunWang,

(a) *New Evidence on Trust and Well-being*, National Bureau of Economic Research Working Paper No. 22450, Cambridge, 2016;

(b) "Social capital and Well-Being in Times of Crisis", *Journal of Happiness Studies*, 15(1): 145-162, 2014.

John Helliwell, Richard Layhard and Jeffrey Sachs (eds.),

(a) *World Happiness Report 2016 Update*.

(b) *World Happiness Report 2017*.

Human Rights Watch,

(a) *Abuse-Free Development: How the World Bank Should Safeguard against Human Rights Violations*, 2013;

(b) *At Your Own Risk: Reprisals against Critics of World Bank Group Projects*, 2015;

(c) *Development without Freedom: How Aid Underwrites Repression in Ethiopia*, 2010;

(d) *Harassed, Imprisoned, Exiled: Azerbaijan's Continuing Crackdown on Government Critics, Lawyers and Civil Society*, 2016;

(e) *Toxic Toil: Child Labor and Mercury Exposure in Tanzania's Small-Scale Gold Mines*, 2013;

(f) *Waiting Here for Death: Forced Displacement and "Villagization" in Ethiopia's Gambella Region*, 2012;

(g) World Bank Group: India Tea Investment Tramples Rights, 2016, <https://www.hrw.org/news/2016/11/08/world-bank-group-india-tea-investment-tramples-rights>.

International Finance Corporation, IFC Sustainability Framework Policy and Performance Standards on Environmental and Social Sustainability, 2012.

International Labour Organization, Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work and its Follow-up (1998, with annex revised 15 June 2010)

International Monetary Fund, The Managing Director's Global Policy Agenda: A More Inclusive and Resilient Global Economy, 2017.

International Monetary Fund Independent Evaluation Office, The IMF and the Crises in Greece, Ireland and Portugal, Washington, DC, 2016.

International Network for Economic, Social and Cultural Rights (ESCR-Net), Ten Key Proposals for the Treaty: A Legal Resource for Advocates and Diplomats Engaging with the UN Intergovernmental Working Group on Transnational Corporations, 2016.

Omer Javed, The Economic Impact of International Monetary Fund Programmes, Springer, Heidelberg, 2016.

Naomi Klein, The Shock Doctrine, Penguin Books, London, 2008.

Pierre Klein, "The Attribution of Conduct to International Organizations" in James Crawford et al. (eds.), The Law of International Responsibility, Oxford, 2010.

Sangheon Lee, Deirdre McCann and Nina Torm, The World Bank's "Employing Workers index: Findings and critiques", International Labour Review 147(5): 416-432, 2008.

Jakob Möller and Alfred de Zayas, United Nations Human Rights Committee Case-Law, N.P. Engel, Strasbourg, 2009.

Oakland Institute, Down on the Seed: The World Bank Enables Corporate Takeover of Seeds, 2017.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR),

(a) Comments and Recommendations in relation to the draft Environmental and Social Framework, 2015;

(b) Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy" Framework, New York and Geneva, 2011;

(c) Realizing the Right to Development: Essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development, New York and Geneva, 2013.

Oxfam, The IFC and Tax Havens: The need to support more responsible corporate tax behaviour, Oxford, 2016.

Oxfam, World Bank, <https://www.oxfam.org/en/tags/world-bank>.

August Reinisch, The Privileges and Immunities of International Organizations in Domestic Courts, Oxford University Press, 2013.

August Reinisch and J. Wurm, "International Financial Institutions before National Courts" in Daniel D. Bradlow and David B. Hunter, International Financial Institutions and International Law, Wolters Kluwer, Alphen aan den Rijn, 2010.

Jeffrey Sachs, Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, United Nations Development Programme, 2005.

Margot Salomon and Clin Arnett, "Better Development Decision-Making: Applying International Human Rights Law to Neoclassical Economics", Nordic Journal of Human Rights 32 (1): 44 -74, 2014.

Joseph E. Stiglitz Globalization and Its Discontents, W. W. Norton & Company, New York, 2003.

Sustainable Development Solutions Network, *An Action Agenda for Sustainable Development: Report for the UN Secretary General*, 2013.

The World Bank Should Champion Human Rights, *New York Times* (27 June 2016).

Transnational Institute, *Land grabbing and Land Concentration in Europe*, Amsterdam, 2016.

United Nations General Assembly, *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda)*, Resolution 69/313.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),

- (a) Annual Report 2015: *Delivering a Sustainable Development Agenda*;
- (b) Key Statistics and Trends in Trade Policy 2016: *G20 Policies and Export Performance*, Geneva, 2017;
- (c) Trade and Development Report 2014: *Global governance and policy space for development*;
- (d) Trade and Development Report 2015: *Making the international financial architecture work for development*;
- (e) Trade and Development Report 2016: *Structural transformation for inclusive and sustained growth*;
- (f) World Investment Report 2014: *Investing in the SDGs: an Action Plan*, New York and Geneva;
- (g) World Investment Report 2015: *Performing International Investment Governance*, New York and Geneva;
- (h) World Investment Report 2016: *Investor Nationality, Policy Challenges*, New York and Geneva;
- (i) World Investment Report 2017: *Investment and the Digital Economy*, Geneva.

United Nations Department for Economic and Social Affairs,

World Economic and Social Survey 2017, New York.

United Nations Development Programme,

- (a) Human Development Reports 2014: *Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*, New York;
- (b) Human Development Report 2015: *Work for Human Development*, New York;
- (c) Human Development Report 2016: *Human Development for Everyone*, New York.

United Nations Global Compact, *Corporate Sustainability and the United Nations Post-2015 Development Agenda*, 2013.

Wouter Vanderhole (ed.), *Challenging Territoriality in Human Rights Law: Building Blocks for a Plural and Diverse Duty-Bearer Regime*, Routledge 2015.

World Bank & IMF, *International Union Rights 24: 1-28*, 2017.

World Bank Group.

- (a) Action Plan: *Improving the Management of Safeguards and Resettlement Practice and Outcomes*, 2015;
- (b) Atlas of Sustainable Development Goals 2017: *From World Development Indicators*, Washington, DC;
- (c) Climate Change Action Plan, 2016;

- (d) Doing Business 2017: Equal Opportunity for All, Washington, DC;
 - (e) Enabling the Business of Agriculture 2017, Washington, DC;
 - (f) Environmental and Social Framework, 2017;
 - (g) Global Economic Prospects January 2017: Weak Investments in Uncertain Times, Washington, DC;
 - (h) Global Monitoring Report 2015/2016: Development Goals in an Era of Demographic Change, Washington, DC, 2016;
 - (i) "Globalization Backlash," South Asia Economic Focus: Spring 2017, Washington, DC, 2017;
 - (j) Involuntary Resettlement Portfolio Review: Phase I: Inventory of Bank-financed Projects Triggering the Involuntary Resettlement Policy (1990-2010), 2012;
 - (k) Involuntary Resettlement Portfolio Review: Phase II: Resettlement Implementation, 2014;
 - (l) Public-Private Partnerships in Health: World Bank Group Engagement in Health PPPs: an IEG Synthesis Report, Washington, DC, 2016;
 - (m) The World Bank and Sustainable Development, <http://www.worldbank.org/en/topic/sustainabledevelopment>.
World Bank Inspection Panel,
 - (a) Inspection Panel Annual Report: July 1, 2015 — June 30, 2016, Washington, DC, 2016;
 - (b) Emerging Lessons Series No. 1: Involuntary Resettlement, Washington, DC, 2016;
 - (c) Emerging Lessons Series No. 2: Indigenous Peoples, Washington, DC, 2016;
 - (d) Emerging Lessons Series No.3, Environmental Assessment, Washington, DC, 2017.
- World Bank Institute,
- (a) Public-Private Partnerships Reference Guide: Version 3, Washington, 2017.
-